



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

ب عنوان :

دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية
خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022

من إعداد الطالبة: بكار ايناس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/09/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرتبة	الإسم واللقب	الصفة
د.	عنيشل عبد الله	رئيسا
د.	صلاح الدين نعاس	مشرفا ومقررا
د.	حميدات عمر	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2024م



جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان :

دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية
خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022

من إعداد الطالبة: بكار ايناس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/09/00

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرتبة	الإسم واللقب	الصفة
د.	عنيشل عبد الله	رئيسا
د.	صلاح الدين نعاس	مشرفا ومقررا
د.	حميدات عمر	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الاهــــــــــــداء

من قال انا لها نالها و انا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها
لم تكن الرحلة قصيرة و لا ينبغي لها ان تكون لم الحلم قريبا ولا
الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات لكنني فعلتها و نلتها
إلى الذي زين إسمي بأجمل الالقاب من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا
مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى من
غرس في روحي مكارم الاخلاق داعمي الأول في مسيرتي و سندي و قوتي
و ملاذي بعد الله ... الى فخري و إعزازي (والدي)
الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها و إحتضني قلبها قبل يدها و سهلت
لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون و الشمعة التي كانت لي في الليالي
المظلمات سر قوتي و نجاحي و مصباح دربي الى وهج حياتي ...
(والدتي)

ظلعي الثابت و أمان أيامي إلى ملهم نجاحي إلى من شددت عضدي بهم
فكانو لي ينابيع أرتوي منها الى خيرت أيامي و صفوتها إلى قرة عيني
(أخي أخواتي)

لكل من كان عونًا و سندا في هذا الطريق .. لرفقاء السنين
و أصحاب الشدائد و الازمات إلى من رسموا بسمتي وقت الصعاب
وكل من كان له الاثر في انجازي و كل من أحبهم قلبي أهديكم هذا الإنجاز
و ثمرة نجاحي الذي لظلما تمنيتها أنا اليوم أتممت
أول ثمراتها

راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني و أن يعلمني ما أجهل و يجعله حجة لي لا علي

الشكر

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه و الصلاة و السلام على
أشرف مخلوق أناره الله بنوره و إصطفاه
انطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله اتقدم بخالص الشكر و
التقدير للأستاذ المشرف صلاح الدين نعاس على إرشاداته و توجيهاته
التي يبخل بها علي يوما ، كما أتقدم بجزيل الشكر و العطاء الى يد
رافقتني في هذا العمل سواءا من قريب أو بعيد
و الشكر الموصول كذلك الى والدي الذين سهروا على تقديم كل
الظروف لإنجاز هذا العمل
كما لا أنسى أن اشكر جميع الأساتذة و المؤطرين الذين قدموا لي يد
المساعدة و إلى كل الزملاء و الاساتذة الذين تلمذت على أيديهم و
أخذت منهم الكثير

-بارك الله فيكم جميعا-



ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي للمؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية، لم يعد المحللون يعتمدون على أسلوب أو طريقة بعينها و إنما أصبحوا ينتهجون مناهج حديثة تمكنهم من تحديد الوضعية الحالية للمؤسسة إستناد القرارات إلى أدوات أكثر تفسيراً ، حيث لم تعد الأرقام الظاهرة في البيانات المالية المنشورة هي المقياس الوحيد الذي يترجم السياسات الإدارية و المالية في المؤسسة و إنما ضرورة الإعتماد على أساليب تأخذ بالجوانب ذات الطابع النوعي في التسيير لصناعة القرارات المالية سواء تعلق الأمر بالقرارات التمويلية أو الإستثمارية أو كلاهما معا ، أيضا عند تنفيذ إستراتيجيات و برامج المؤسسة إلى غير ذلك ، لأجل هذا إتجه البعض إلى إعتماد أساليب حديثة قائمة على تحديد وضعية المؤسسة إنطلاقاً من فكرة أن فشل المؤسسة من عدمه يرتبط بشكل كبير بدورة حياتها ، فمن المعروف أن لكل منها عمر محدد في الحياة الإقتصادية وبالتالي تقديم سيناريوهات محتملة لوضعية المؤسسة تأخذ بعين الإعتبار معيار الحجم على أساس أن لهذا دور في تقدير إحتمالية فشلها وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات ثم تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التحليل المالي ، و لخصت الدراسة الى أن إعادة الهيكلة المالية لها دور ايجابي في معالجة الفشل المالي في المؤسسة العمومية.

الكلمات المفتاحية : الفشل المالي ،إعادة الهيكلة المالية ، المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.

Abstract:

his study aims to clarify the role of financial restructuring in addressing the financial failure of the public institution for urban and semi-urban transport in the city. Analysts no longer rely on a specific method or approach, but have begun to adopt modern approaches that enable them to determine the current situation of the institution and base decisions on more explanatory tools. The numbers appearing in the published financial statements are no longer the only measure that translates the administrative and financial policies of the institution, but rather the necessity of relying on methods that take into account the qualitative aspects of management in making financial decisions, whether it is related to financing or investment decisions or both, also when implementing the strategies and programs of the institution and so on. For this reason, some have turned to adopting modern methods based on determining the situation of the institution based on the idea that the failure of the institution or not is largely related to its life cycle. It is known that each of them has a specific life span in economic life, and thus presenting possible scenarios for the situation of the institution that take into account the size criterion on the basis that this has a role in estimating the probability of its failure and to answer the problem and test the hypotheses and then diagnose the financial situation using financial analysis indicators. The study concluded that financial restructuring has a positive role in addressing the financial failure of the public institution.

Keywords: Financial failure, financial restructuring, Public Institution for Urban and Semi-Urban Transport of the City of Ghardaia.

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
5	الفصل الأول : الاطار النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة
7	المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول الهيكلية المالية والفشل المالي
39	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
50	الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية
52	المبحث الأول: تعريف المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية
61	المبحث الثاني: تقديم نتائج الدراسة وعرضها
73	خاتمة
76	قائمة المصادر والمراجع
81	الملاحق
92	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod	(1_1)
16	درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod	(2 - 1)
17	النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate	(3 - 1)
18	النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman	(4 - 1)
45	يوضح اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	(5 - 1)
60	جدول مقاييس Z حسب نموذج شيرود	(1 - 2)
61	تحليل الحصيلة الدخل للمؤسسة الدراسة للفترة 2019-2022	(2 - 2)
63	تحليل الميزانية العامة للمؤسسة الدراسة للفترة 2019-2022	(3 - 2)
64	تحليل اصول الميزانية للمؤسسة الدراسة للفترة 2019-2022	(4 - 2)
65	تنبؤ ألتمان عام 2020	(5 - 2)
66	تنبؤ ألتمان في 2021	(6 - 2)
66	تنبؤ ألتمان في عام 2022	(7 - 2)
67	تنبؤ شيرود في عام 2020	(8 - 2)
67	تنبؤ شيرود في عام 2021	(9 - 2)
68	تنبؤ شيرود في عام 2022	(10 - 2)
69	نتائج حساب للمتغير ROE	(11 - 2)
69	نتائج حساب للمتغير ROA	(12 - 2)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	مرحلة الافلاس	15
(1-2)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	54
(2_2)	متغيرات الدراسة	57

جدول اختصارات

الاختصار	المدلول
ROE	العائد على حقوق المساهمين
ROA	العائد على الأصول النسبة المئوية

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
81	COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE	ملحق رقم (01)
84	BILAN PASSIF	ملحق رقم (02)
87	BILAN ACTIF	ملحق رقم (03)

مقدمة

أ. توطئة

شهدت المؤسسات العمومية الجزائرية العديد من الاصلاحات والتي كان الغرض المعلن السعي من اجل تحسين وضعيتها وبالتالي تحسين الاقتصاد الوطني ، ان اول عملية دخلت ضمن اطار الاصلاحات هي اجراءات اعادة الهيكلة العضوية ومالية في بداية الثمانينات ، وطبقت ابتداء من المخطط الخماسي 1980-1984 وهذا الاخير اعتبر ان اعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي اصبحت تعرقل نشاط المؤسسة وقبل استكمال هذه المرحلة وخاصة اعادة الهيكلة المالية تبعها قوانين 1988 بما حملته من اجراءات والتي لم تقصر على المؤسسة العمومية فحسب بل مست الجانب الاخرى للاقتصاد ككل فبدخول هذه المؤسسات مرحلة الاستقلالية ثم انشاء صناديق المساهمة وصدر قانون .

إن كفاءة النشاط المالي يعتبر من أهم محددات قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها المتمثلة في البقاء والاستمرارية. حيث ان سوء إدارة المؤسسة للجانب المالي قد يعرضها إلى ما يعرف بالتعثر المالي. هذا ينطبق على جميع أنواع المؤسسة بغض النظر عن شكلها القانوني أو طبيعة نشاطها. هذا عدا عن الآثار السلبية على الاقتصاد ككل. يعتبر التعثر المالي من أهم التحديات التي تواجه المؤسسة ، بسبب انعكاسه على متخذي القرارات، مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم. وعلى الرغم من ان المؤسسة تلتزم بإعداد قوائم مالية، وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية، تمثل مصدر المعلومات لمتخذي القرارات، إلا أن معلومات هذه القوائم تبقى قاصرة عن تزويدهم بالصورة الكاملة والواضحة عن المنشآت، خاصة فيما يتعلق بمستقبلها. وعلى وجه التحديد، تبقى الامور المتعلقة بقدرة الشركة على الاستمرار من الأمور المبهمة، والتي ليس من السهل الحكم عليها بالاعتماد على المعلومات التي تتطلبها المعايير. بالتالي، لا بد من الاعتماد على سبل أخرى لتقييم الوضع المالي المؤسسة والمخاطر المحيطة، وبالتالي التنبؤ بإمكانية فشلها. إن زيادة القدرة على التنبؤ بمستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار، من شأنه أن يصب في مصلحة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وان يعزز من جوانب الحوكمة فيها ، خاصة بعد إفلاس المؤسسة العملاقة مثل WorldCom and Enron.

هناك مجموعة من النماذج مثل نموذج التمان ونموذج شيرود والتي تستخدم في توقع المستقبل المالي للمؤسسات وقدرتها على الاستمرار. بينت هذه النماذج نجاحا ملحوظا في التنبؤ بمستقبل الشركات من حيث الاستمرارية،

وذلك من خلال الدراسات التي تم القيام بها وتطبيقها على شركات من دول مختلفة. تستند هذه النماذج على مجموعة من النسب التي يتم تطويرها بناء على المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ب. إشكالية البحث:

كما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية؟

- الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة مختلف جوانب الإشكالية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع الاداء المالي للمؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية خلال الفترة من 2019 الى 2022؟

- ماهي العناصر التي تم إعادة هيكلتها داخل المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية؟

- كيف يساهم برنامج إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي للمؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية؟

ت. الفرضيات :

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية

قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها ، وهي كالتالي:

- تعاني المؤسسة الاقتصادية من عدة مشاكل على مستوى مختلف وظائفها ، كلها تؤدي إلى تدهور الوضعية المالية للمؤسسة .

- تساهم إعادة الهيكلة المالية باستخدام مختلف الإجراءات والتدابير المالية المتخذة من قبل المؤسسة الاقتصادية في معالجة الفشل المالي.

ث. مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

باعتبار التطورات الهائلة والحاصلة في مجال دراسة تقييم الوضع المالي المؤسسة والمخاطر منه فإن كل المؤسسات تسعى للبقاء والاستمرار في ظل التنافس الشرس في الأسواق الوطنية أو الدولية حيث تظهر الاستراتيجيات في مجال إعادة الهيكلة لكل مؤسسة في أهمية الدراسة خاصة في معالجة الفشل المالي.

- شعورنا بقيمة وأهمية هذا الموضوع في ظل هذه التحولات المتسارعة.
- من خلال اطلاعنا على الواقع وجدنا تطور سريع لمفهوم إعادة الهيكلة.
- محاولة لفت اهتمام مسؤولي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى دور إعادة الهيكلة في معالجة الفشل المالي.
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع.

ث. أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الى كون أن إعادة الهيكلة الأداة فعالة في تحديد الوضع المالي للمؤسسات والعمل على تفادي الفشل المالي، وذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة تسعى كل مؤسسة الى تحقيق أفضل أداء من أجل الاستمرار في نشاطها ، كما تعمل على الادارة المالية على تبني استراتيجيات جديدة وفعالة من اجل البقاء والاستمرار والمنافسة.

ج. أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية دراسة إعادة الهيكلة بالمؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.
- إظهار الدور الذي تلعبه إعادة الهيكلة في المساعدة على معالجة الفشل المالي .
- تسليط الضوء على ماهو مدروس نظريا و مقارنته بما هو موجود فعليا .
- التوصل الى نتائج و صياغة توصيات.

ح. - حدود البحث :

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.

الحدود المكانية والزمنية : أجريت الدراسة في المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة

غرداية من سنة 2019 الى سنة 2022

خ. - صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات والعراقيل التي صادفناها في هذه الدراسة:

- صعوبة الوصول الى معطيات دقيقة في المؤسسة العمومية
- صعوبة دراسة وتحليل الوضع المالي للمؤسسة العمومية

د. - منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والرسائل ، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيها دراسة حالة حيث تمت معالجته باستخدام ادوات التشخيص المالي حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة، وقد تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية ونماذج التنبؤ (مثل أدوات الإحصاء الوصفي).

ذ. - هيكل الدراسة:

تم تناول موضوع دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي في فصلين، وكل فصل مكون من ثلاث مباحث.

- الفصل الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الفشل المالي و إعادة الهيكلة والدراسات السابقة حول الموضوع وقسمناه إلى مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه الى دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي و ، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة حول موضوع .
- أما الفصل الثاني تطرقنا الى الدراسة الميدانية ، حيث في المبحث الأول تناولنا تعريف المؤسسة و الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الحالة ، أما المبحث الثاني فتناولنا نتائج الدراسة الحالة، تفسيرها ومناقشتها و تطرقنا إلى اختبار الفرضيات .

الفصل الأول:

الاطار النظري لمتغيرات الدراسة

و الدراسات السابقة

تمهيد

في عالم اليوم سريع الخطى، أصبحت إدارة الشؤون المالية بفعالية أكثر أهمية من أي وقت مضى. سواء كان الأمر يتعلق بالأفراد أو الشركات الصغيرة أو حتى الشركات الكبيرة، فإن إعادة الهيكلة المالية تلعب دوراً حيوياً في إنعاش واستقرار الموارد المالية. تتضمن هذه العملية إجراء تعديلات استراتيجية على الميزانية، وتحديد مجالات التحسين، وتنفيذ التغييرات اللازمة لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

ومن أهم المشاكل التي تواجه اصحاب القرار في منظمات الاعمال هي مشكلة الفشل المالي والذي يمكن النظر اليه من زاويتين، الاولى وهي عدم قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (أو الالتزامات المستحقة) وذلك على الرغم من زيادة إجمالي الأصول عن إجمالي الالتزامات و يطلق على هذه الحالة "العسر المالي الفني"، والثانية هي حالة الشركة التي يزيد إجمالي التزاماتها عن قيمة أصولها الاجمالية و يطلق على هذه الحالة "الافلاس". ويمكن لإعادة الهيكلة المالية أن تكون حلها لهذا الفشل المالي. وهذا ماستتطرق له نظريا في هذا الفصل والذي يتشكل من:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول العلاقة بين متغيرات الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول العلاقة بين متغيرات الدراسة

غالباً ما تكون إعادة الهيكلة المالية ضرورية عندما يواجه الفرد أو المنظمة تحديات مالية، مثل الديون المتزايدة، أو انخفاض الإيرادات، أو الإنفاق غير الفعال، أو حتى الفشل المالي ويهدف إلى معالجة هذه القضايا من خلال إعادة تقييم الأهداف المالية، وإعادة تخصيص الموارد، واتخاذ قرارات صعبة لتحقيق الاستقرار المالي. ومن خلال فهم الحاجة إلى إعادة الهيكلة المالية، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ خطوات استباقية للتغلب على العقبات المالية ووضع أنفسهم على طريق النجاح.

المطلب الأول: إطار معرفي عن الفشل المالي

إن الهدف الرئيسي في مؤسسة هو تعظيم قيمتها، وبالتالي فإن تحقيق هذه المؤسسة لخسائر يعني الفشل في تحقيق هذا الهدف مما قد يؤدي إلى التوقف عن مزاوله نشاطها، وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها مما يؤدي إلى الفشل المالي، الذي يعتبر نهاية غير طبيعية للمؤسسة وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الفشل المالي ومظاهره، الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه و المراحل التي يمر بها، و التطرق إلى أهم حالات الفشل المالي.

الفرع الأول: تعريف الفشل المالي وأسبابه

أولاً: تعريف الفشل المالي

يعد (Beaver) أول من استخدم مصطلح الفشل المالي والذي يراد به من الناحية العملية:

" حالة إفلاس المؤسسة، أو حالة عدم سداد الديون أو فوائدها أو عدم سداد حسابات المصاريف أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم".¹

¹ W. Beaver, Financial ratios as predictors of failure, journal of accounting research, vol 4, empirical research in accounting: selected studies, 1966, P 71.

ويعرف الفشل بأنه:

"عبارة عن عدم قدرة المؤسسة المالية على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسة المالية من سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي.¹

وعرف ايضا " بأنه المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس وتعرض المؤسسة إلى (اضطرابات مالية خطيرة) فتكون غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير.²

كما عرفه الباحث جون أرجنتيني بأنه: "العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي.³

في حين يرى منير شاكر وآخرون بأن الفشل المالي له وجهين:⁴

- **الأول مالي:** يتمثل في العجز المالي ويعني أن القيمة الدفترية للالتزامات المؤسسة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها وبالتالي تكون المؤسسة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها.

- **الثاني اقتصادي:** ويتمثل في عجز المؤسسة عن تحقيق العائد المطلوب على الأموال المستثمرة، أي أن عائد الإستثمار في المؤسسة يكون أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المؤسسة.

أما نبيل عبد السلام شاكر فقد عرف الفشل المالي بأنه: " تلك الحالة المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي (أو القانوني) التي تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمها، حيث تكون أصولها أقل من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومها الأمر الذي يصل بالمؤسسة في أغلب الحالات إلى الإفلاس".⁵

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، عمان، 2013، ص 263-264.

² نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص 13.

³ كامل دريد ال شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية، عمان، 2010، ص 245.

⁴ سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، الموصل، العدد 1، 2010، ص 12.

⁵ رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، العدد 5، 2015، ص 134.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للفشل وفق الآتي: "الفشل المالي عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق عوائد مناسبة على الإستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية، ما ينتج عنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة النقدية، هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم النشاط، وتصفية بعض أصولها المتداولة ما يؤدي إلى العسر المالي الفني، ومع استفحال هذه الظاهرة يحدث العسر المالي الحقيقي والذي يؤدي بدوره إلى الفشل المالي فالإفلاس.

ثانيا: أسباب الفشل المالي

إن الدراسات التي تناولت أسباب الفشل المالي أقرت بتعددتها واختلافها حيث يمكن تصنيفها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية وفق الآتي:

1-الأسباب الداخلية: تتمثل أهم الأسباب الداخلية للفشل في الآتي :¹

-ضعف الإدارة وعدم علميتها؛

-عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة، مثل: سياسات البيع، التسيير والإنتاج واجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية متطورة؛

-الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس في تمويل الإستثمار في الموجودات؛

-عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة وغيرها؛

-انخفاض القدرة الإنتاجية للمؤسسة بسبب وجود عطل على مستوى خطوط الإنتاج، ما يعني أن السياسة الإنتاجية المتبعة غير سليمة؛

-صعوبة تصريف منتجات المؤسسة، وانخفاض القدرة التسويقية، مما يؤدي إلى تباطؤ على مستوى المبيعات أي انخفاض الإيرادات؛

-انخفاض القدرة التحصيلية للمؤسسة يؤدي إلى انخفاض أرباحها، أي عدم تناسب الأرباح مع مصاريف البيع؛

¹ هلا بسام عبد اهلل الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003/2004، ص 27-28.

2- الأسباب الخارجية: هي الأسباب التي تخرج عن نطاق المؤسسة، وتمثل معظمها فيما يلي:¹

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، ولاسيما أسعار الخدمات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة، مما يزيد من التكلفة فتتخفف الربحية أو تزيد الخسائر؛
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من الأموال المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي؛
- تغيرات تكنولوجية متسارعة ومتلاحقة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق وعدم مقدرة الإدارة على التعامل مع تلك المتغيرات؛
- مشاكل التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.

الفرع الثاني: أنواع الفشل المالي ومظاهره

أولاً: أنواع الفشل المالي

تختلف المؤسسات التي تفشل في طريقة حدوث الفشل والمسار الذي تنتهجه قبل حدوث الفشل حيث هناك نوع من المؤسسات التي تعيش طويلا قبل أن تفشل أو التي لا تستطيع أن تعيش أكثر من خمس سنوات، حيث ذكر Altman أكثر من 50% من المؤسسات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، كما أن بعض المؤسسات لا تستطيع أن تتخطى مستوى الأداء الضعيف، والبعض الآخر يضل إلى المستوى الممتاز بل على من ذلك ومن ثم يفشل.²

¹ سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص 41-42.

² الشريف ربحان، " الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج ". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015، ص 18.

توجد ثلاثة أنواع لفشل المؤسسات، النوع الأول الذي يصيب المؤسسات الصغيرة وهنا لا يتعدى أدائها المستوى الضعيف، النوع الثاني يحدث في المؤسسات التي تصل إلى أفضل مستويات الأداء ومن ثم تفشل والنوع الثالث يعتبر أكثر تعقيدا من الأنواع الأخرى نظرا لطول حياة المؤسسات وكبر حجمها.¹

1-النوع الأول من الفشل المالي

يحدث هذا النوع عادة في المؤسسات حديثة التكوين وغالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة الحجم ومستوى مسارها الذي يزيد عن المستوى الضعيف، والذي يمتد عمرها إلى أكثر من خمس سنوات. و يرجع سبب هذا النوع من الفشل إلى عيوب واضحة تبدأ بها المؤسسة عملها ولهذا يستوجب أن يتم تالف تلك العيوب من البداية و وضع نظام مالي جيد ونظم معلومات محاسبية منذ بداية نشاط المؤسسة.²

2-النوع الثاني من الفشل المالي

يحدث هذا النوع من الفشل للمؤسسات الصغيرة أيضا ولكنها تعيش لفترة أطول من مؤسسات النوع الأول ويختلف هذا النوع كليا عن النوع الأول، حيث نجد أن مؤسسة في النوع الثاني تنمو وتنضج بصورة سريعة جدا ثم يبدأ الاختيار بصورة سريعة أيضا.

لعلاج الفشل أثناء حدوثه يصل هذا النوع من المؤسسات إلى أعلى مستويات الأداء والربحية وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تنقذ المؤسسة قليلا أو تعوضها عن الخسائر إذا تم استغلال هذه الأرباح جيدا، وقد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في المؤسسة مثل تخفيض الإنتاجية، أو التخلص من بعض الأنشطة الغير مربحة في المؤسسة، أو البيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج.³

3-النوع الثالث من الفشل المالي

يحدث هذا النوع من الفشل عادة في المؤسسات الناضجة الكاملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية، ويعتبر هذا الفشل من 70% إلى 20% من إجمالي الفشل.

¹ الشريف ربحان، المرجع السابق، ص21.

² أسماء صويلح نوال حجيح. التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Z-SCORE، دراسة حالة بعض عملاء بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل(48)-مذكرة الماستر كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2016/2015، ص15.

³ نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات-التشخيص-التنبؤ-العلاج-كلية التجارة، جامعة عين الشمس، د.س، ص61.

في هذا النوع يمكن الجمع بين الوقاية من الفشل ومعالجة الفشل من خلال وضع بعض السياسات الجديدة أثناء عمل المؤسسة كتقديم التسهيلات للزبائن، العمل على توسيع الحصة السوقية لزيادة أرباحها وإيجاد طموحات جديدة يدخلها المدير في المؤسسة، كما أنه نظرا لكبر حجم المؤسسة وأصولها فإنه يمكنها الإقتراض من البنوك ولكن يجب أن يكون بصورة مدروسة من أجل معالجة مشاكلها.¹

ثانيا: مظاهر الفشل المالي

من مظاهر الفشل المالي التي يمكن ملاحظتها في المؤسسات التي يتوقع فشلها ما يلي:²

- الاختلاف في الهيكل المالي للمؤسسة نتيجة الإعتماد المتزايد على الإقتراض قصير الأجل، وانخفاض قيمة الأصول المتداولة وتمويل الأصول الثابتة بالقروض قصيرة الأجل.
- تدني الربحية وانخفاضها لفترات مالية متتالية.
- توزيع أرباح على المساهمين من خلال القروض نتيجة نقص السيولة.
- عدم تكوين المخصصات والاحتياطات الكافية لعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة.
- عدم تناسب حقوق الملكية مع الأصول المستثمرة في المؤسسة.
- الاستمرار في تأجيل سداد أقساط القروض وإعادة جدولة الديون.
- تأجيل سداد أوراق الدفع.
- انخفاض معدل العائد على الأموال المستثمرة.
- نقص قيمة رأس المال العامل نتيجة لنقص أوراق القبض والمخزون والمدينين دون أن يقابل ذلك نقص في الالتزامات قصيرة الأجل.

¹ أمين عبد الجليل سعيد، دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، مجلة بيت المشورة، العدد 15، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2021، ص 100.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط 1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2012، ص 130.

- عدم الالتزام بالشروط الخاصة باتفاقيات القروض والتسهيلات وخاصة البنود المتعلقة بنسبة المردودية ورأس المال العامل.

الفرع الثالث: مراحل الفشل المالي ونماذج التنبؤ به

أولاً: مراحل الفشل المالي

من المعلوم ان تواجد بعض المؤسسات لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما المؤشرات التي تنبأ بوجود اختلالات تؤدي إلى الفشل في حال لم يتم اكتشافها والتخطيط لتجنبها أو حتى التقليل من حدوثها. لهذا فإن الحكم على المؤسسة بالفشل يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها، ومن ثم تصفيتها، أو إعطائها فرصة ثانية عن طريق إجراء التسوية القضائية إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك. وعليه يمكن توضيح المراحل المؤدية إلى فشل المؤسسة وفق الآتي:

1- **مرحلة النشوء:** هي أول مرحلة للفشل المالي حيث أن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة، مثل التغير في الطلب على المنتجات، التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة، تقادم طرق الإنتاج، تزايد المنافسة، نقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل. و غالباً ما تحدث خسائر اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمؤسسة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط تكون أكثر فعالية.¹

2- **مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):** تحدث مرحلة عجز السيولة عندما يتبين لإدارة المؤسسة المظاهر الآتية:²

- أصول المؤسسة تكون أكبر من خصومها؛
- صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة؛
- عدم قدرة المؤسسة على مواجهة احتياجاتها النقدية الآتية.

¹ هلا بسام عبد الله الغصين، المرجع السابق، ص29.

² عماري سليم ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص42.

يمكن للمؤسسة أن تواجه هذا العجز في توفر السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي يمكن أن يستمر لعدة أشهر.

3- مرحلة التدهور المالي (العسر المالي): تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة وهذه المرحلة يمكن معالجتها، إلا أنها تأخذ وقتاً طويلاً (مثلاً تعديل في السياسات المالية للمؤسسة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات).

إن معظم المؤسسات التي تعايش هذه المرحلة يمكن معالجتها بنجاح إذا اكتشف الخلل مبكراً واتخذت الإجراء في الوقت المناسب. أما المؤسسات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب فتنقل إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة العسر الكلي.¹

4- مرحلة الفشل الكلي (العسر الكلي): تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجية في حياة المؤسسة، حيث لا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل وتؤول كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية إلى الفشل، وأهم ما تتسم به هذه المرحلة هو تجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة، ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققاً بالخطوات القانونية.²

5- مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس: تحدث عندما تتخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة، أي بمعنى تصفية المؤسسة، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.³

6- مرحلة إعادة التنظيم: تتضمن هذه المرحلة محاولة الإبقاء على المؤسسة وإعادة تأهيلها بدلاً من تصفيتها. وتكون إعادة التنظيم للمؤسسة من خلال إعادة هيكلة رأسمالها بهدف تخفيض الالتزامات المالية الثابتة ما يؤدي

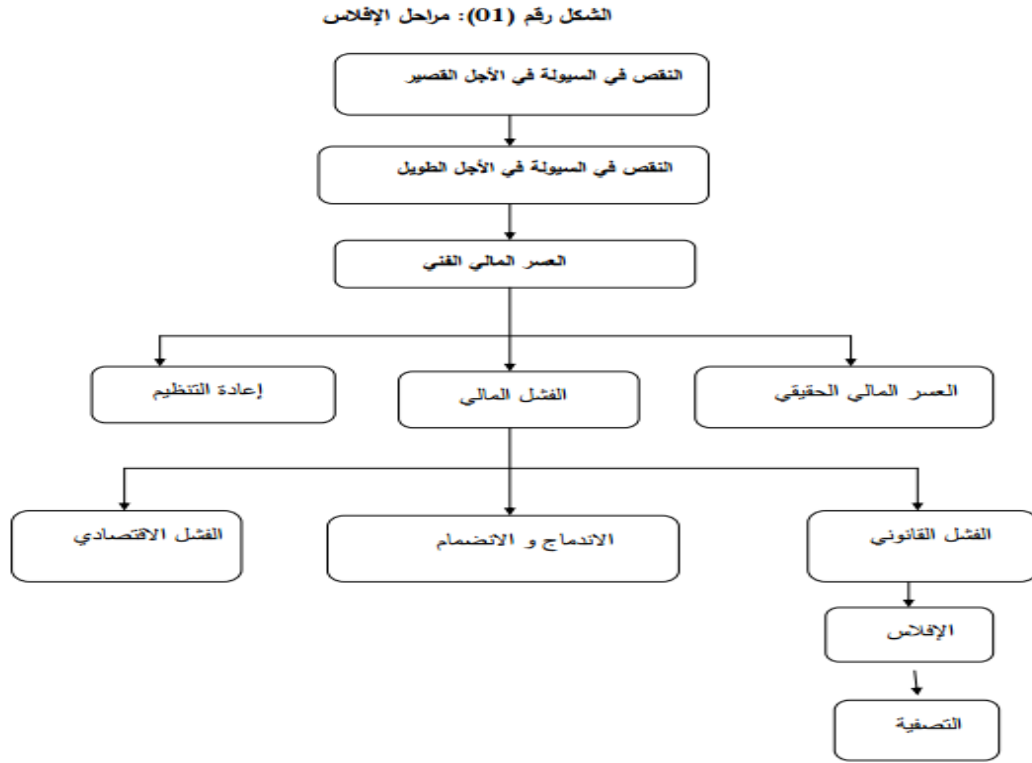
¹ جهاد حمدي، إسماعيل مطر، "نموذج مقترح للتنبؤ بتبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 67.

² خير الدين قريشي، "دور المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في التنبؤ بخطر الإفلاس"، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة و جباية، جامعة ورقلة، 2012، ص 41.

³ هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

إلى تخفيض ديونها، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي إذا كانت قيمتها كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية فالقرار هو إعادة التنظيم.¹

استكمالاً لمدلول مراحل الفشل المالي وتوضيحها أكثر ندرج الشكل رقم الموالي:



المصدر: شقيري نوري موسى، المرجع السابق، ص 135.

ثانيا: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

إن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الوحدات الإقتصادية الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، حيث إذا ما حل الفشل المالي بإحدى الوحدات الإقتصادية فانه يقودها تدريجيا إلى نقطة النهاية، أي اشهار إفلاسها والقضاء على حياتها، ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود وسيلة للحد والوقاية من هذا الخطر الذي يهدد بقاء الوحدات الإقتصادية.

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 135.

مما لا شك فيه أن التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا الإيجابية لإدارة الوحدات الاقتصادية عندما يقومون بعملية التنبؤ المناسب حيث تمكن عملية التنبؤ بالفشل المالي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحل مبكرة وتجنب الوصول الى الإفلاس والتصفية.

أنواع نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

بذلت جهود حثيثة من قبل الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد المؤشرات التي يمكن بالإعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، ويمكن هنا توضيح أهم النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي:¹

أ- نموذج شيرود 2891 Sherrod في تقييم المصارف

يستخدم هذا النموذج في تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية، فضال عن دوره في إمكانية التنبؤ باستمرارية الوحدات الاقتصادية من عدمه (وهذا ما يعرف بالتنبؤ بالفشل المالي)، ومعرفة ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تستطيع أن تستمر بعملها في المستقبل أم لا، إذ يعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية وكل نسبة لها وزنها النسبي وقد جاءت النسب على النحو الآتي:²

$$Z=17X_1 +9X_2 +3.5X_3 +20X_4 +1.2X_5 +0.1X_6$$

الجدول رقم (1-1): النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod

المتغيرات	النسبة	نوعها	وزنها النسبي
X ₁	صافي راس المال العامل / اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
X ₂	الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
X ₃	حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات	مؤشر ملاءة أو رفع	3.5
X ₄	صافي الربح قبل الضريبة / اجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
X ₅	اجمالي الموجودات / اجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2
X ₆	حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

المصدر: فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2009، ص: 202.

الجدول رقم (2-1): درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئة	Sherrod درجة المخاطرة حسب	الفاصلة Z قيمة
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \geq Z$

¹ محمد، نجم الدين إبراهيم حسن، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا، 2014، ص 155.

² أبو نصار، محمد وحيد، مجلة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 4.

25 > Z ≥ 20	احتمال قليل للتعرض لمشاكل الإفلاس	الثانية
20 > Z ≤ 5	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	الثالثة
5 > Z ≥ -5	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	الرابعة
Z < -5	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	الخامسة

المصدر: فهمي الشيخ مصطفى، المرجع السابق، 202.

من خلال نموذج Sherrod يمكن ملاحظة ما يأتي:¹

2 - إن الوزن الأكبر للنسب المكونة للنموذج هو للنسب التي تختبر قدرة الزبون على السداد وهي نسب الربحية والسيولة ونسب المالية أو الرفع المالي، وذلك لأن الغرض الأساسي للنموذج هو تحليل الائتمان.

2 - إن مؤشر الجودة أو النوعية المستخدم في تصنيف الوحدات الاقتصادية أو تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي للمخاطر، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة القرض أو قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومن ثم انخفاض المخاطر والعكس بالعكس.

ب- نموذج Springate في تقييم المصارف:

وضع Springate نموذج للتنبؤ بالفشل المالي عام 2819، وقد اختار أربعة نسب مالية يمكن أن تميز وبشكل موثوق بين الوحدات الاقتصادية التي تعاني من أزمة مالية والتي لا تعاني من أزمة مالية كانت صيغة النموذج على النحو الآتي:

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

وقد استخدم في هذا النموذج النسب المبينة في الجدول التالي:

الجدول 1-3: النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
X ₁	رأس المال العامل / إجمالي الموجودات	1.03
X ₂	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات	3.07

¹ لطفي، أمين السيد أحمد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 714.

0.66	صافي الربح قبل الضريبة / الموجودات المتداولة	X ₃
0.4	المبيعات / اجمالي الموجودات	X ₄

المصدر: فهمي الشيخ مصطفى، المرجع السابق، 203.

معايير التقييم لهذا النموذج هي:

2 - إذا كانت قيمة $Z > 0.862$ يعني ذلك ان الشركة تواجه خطر الإفلاس.

2 - إذا كانت قيمة Z بين (0.862) و (1.062) فإنه يشير إلى أن الإدارة يجب أن تكون حذرة في إدارة موجودات الشركة لتجنب الإفلاس.

6 - إذا كانت قيمة $Z < 1.062$ فهذا يعني أن الشركة في حالة مالية سليمة وليس لديهم مشاكل مالية.

ج-نموذج التمان Altman Model 2899 في تقييم المصارف

أستخدم التمان عام 1986، عينة مكونة من (66) شركة صناعية قسمت الى (33) شركة فاشلة و(33) شركة غير فاشلة، متماثلة في نوع الصناعة وحجمها، واختبر هذه العينة ب (22) نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للشركات للسنة الأولى قبل إفلاسها باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد للمتغيرات (MDA) في توقع فشل الشركات، ويقصد بالتحليل التمييزي بانه عبارة عن أسلوب احصائي تمكن من خلاله التمان من اختيار وتقييم أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمحددة الاحتمالات الفشل للوصول من خلالها الى نموذج يتمكن من خلاله التنبؤ بالفشل المالي، ويذكر أن التمان هو أول من استخدم هذه التقنية الإحصائية من أجل ادخال مجموعة من النسب في نموذج للتنبؤ ، من خلال الجمع بين عدد من النسب في دالة تمايز واحدة وقد صاغ التمان نموذجته في شكل معادلة وكما يلي:¹

$$Z = 1.2 (X_1) + 1.4 (X_2) + 3.3 (X_3) + 0.6 (X_4) + 1.0 (X_5)$$

الجدول رقم (1-4): النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
-----------	--------	--------------

¹ اثير عباس عبادي، رياض مزهر عبده، اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي: Springate ,Sherrod، دراسة تطبيقية في مصرف بغداد، مجلة المنصور، العدد 66، بغداد، 2022، ص28.

1.2	رأس المال العامل / اجمالي الموجودات	X_1
1.4	الأرباح المحتجزة والاحتياطيات / اجمالي الموجودات	X_2
3.3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات	X_3
0.6	القيمة السوقية لحقوق (ملكية) المساهمين / اجمالي الموجودات	X_4
1.0	اجمالي المبيعات / اجمالي الموجودات	X_5
X_1 = مؤشر النشاط. X_2 = مؤشر الأداء الإداري. X_3 = مؤشر الربحية. X_4 = مؤشر الرفع المالي. X_5 = مؤشر دوران الأصول		

المصدر: فهمي الشيخ مصطفى، المرجع السابق، 204.

أما المعاملات (1.2, 1.4, 3.3, 0.6, 1.0) فهي تمثل أوزان المتغيرات الدالة، إذ تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتماداً على ما تستخدمه الشركات.

وتمثل (Z) قيمة المعادلة، وتقارن مع المعايير التي وضعها التمان وكما يلي:¹

- الشركة التي يقل فيها (Z) عن (1.81) تعد شركة فاشلة لكون أدائها ضعيف أي:
 $Z > 1.81$ شركة فاشلة.

- الشركة التي يزيد لديها (Z) عن (2.99) تعد شركة غير فاشلة على المدى القريب لن أدائها كان جيد.
أي: $2.99 < Z$ شركة غير فاشلة.

- الشركة التي يكون لديها (Z) بين القيمتين أعلاه، يكون أدائها متوسط أو يصعب التنبؤ بشأن فشلها.
أي: $1.81 < Z < 2.99$

أما تفسيرات متغيرات معادلة التمان هي:

X_1 = مؤشر النشاط: رأس المال العامل الى مجموع الموجودات:

صافي رأس المال العامل والذي هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، ويقاس هذا المؤشر جمع الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X_2 = مؤشر الأداء الإداري: الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات:²

¹ اثير عباس عبادي، رياض مزهر عبده، المرجع السابق، ص29.

² يوسف احمد هاشم احمد، النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، كلية العلوم الإدارية بجامعة ام درمان الإسلامية، السودان، العدد1، ص271.

قيس هذا المؤشر كفاءة إدارة الشركة على تمويل موجوداتها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، وهو يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح. كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد الشركة على مواردها الذاتية في تمويل الموجود، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فان ذلك يدل على زيادة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الموجودات.

X_3 = مؤشر الربحية: الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات:

يقيس درجة اعتماد الشركة في تشغيل موجوداتها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على الكفاءة التشغيلية في استغلال الموجودات، والعكس في حالة انخفاضها.

X_4 = مؤشر الرفع المالي: القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع الالتزامات:

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن ان تنخفض فيه موجودات الشركة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X_5 = مؤشر دوران الأصول: المبيعات إلى مجموع الموجودات: -

يطلق عليه أحيانا معدل دوران الموجودات، ويقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.¹

الفرع الرابع: الآثار المترتبة عن الفشل المالي وطرق علاجه

أولاً: الآثار المترتبة عن الفشل المالي

إن حدوث الفشل المالي أو التصفية القانونية للمؤسسة ينتج عنه تكاليف وأثار باهظة حيث تختلف هذه الآثار من طرف إلى آخر لتمتد إلى الاقتصاد الكلي وعليه يمكننا استعراض هذه الآثار كما يلي:

1- أثار الفشل على المؤسسة (الاقتصاد القومي): حيث تتمثل في النقاط التالية:²

- اتساع نطاق المؤسسات الخاسرة مع زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية المختلفة،
- هدر وتضييع الفرص التسويقية المتواجدة في السوق مما يؤدي إلى توجه العملاء والموزعين إلى منتجين آخرين في السوق،

- زيادة الطاقات العاطلة واتساع نطاقها في الوحدات الاقتصادية المختلفة،

¹ يوسف احمد هاشم احمد، المرجع السابق، ص271.

² بوطبة صبرينة، محاولة اختيار الأسلوب الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021/2020، ص38.

- إن عدم جدوى الاستثمار المستقبلي والاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة يؤدي إلى الإسراف غير العقلاني في الإنفاق،

- تدني الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وتدهور قيم العمل وفساد مناخ الإدارة،

- تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتعاظم وتزايد حجم ديون المؤسسة التي في طريقها إلى الفشل من أقسام الديون وفوائده لصالح البنك الدائن، كما أن المؤسسة تواجه عدة صعوبات في الحصول على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار النشاط.¹

2- أثر الفشل المالي على الجهاز المصرفي: إن فشل المؤسسة أو عجزها عن تسديد ديونها المصرفية يعرض وحدات الجهاز المصرفي إلى عدة آثار تتمثل في ما يلي:²

- عند تقديم المصرف لتسهيلات يتعرض إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبين حيث الجانب المادي يتمثل في تقليل الربحية وانخفاض قدرة المصرفية على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه أما الجانب المعنوية فيتمثل في عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه،

- تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية بل تلجأ معها المصارف إلى القضاء

والمحاكم لاستفاء ديونها وإلى تصفية المؤسسة، وهو ما يعني تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية المصرف، فضلا عن ما قد تشير إليه الاستعانة بأصحاب الخبرة من الخارج،

- تحتاج القروض المتعثرة إلى كفاءات إدارية وإشرافية وتنفيذية مؤهلة ومدرية، ولديها الخبرة والمعرفة والإدراية والإلمام بمختلف جوانب المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل سواء من الناحية الإنتاجية أو التسويقية... الخ، غير أن هذه الكفاءات باهظة التكاليف ونادرة الوجود يصعب توفيرها من جانب مصرف يواجه حالة إعسار أو إفلاس،

- إن القروض المتعثرة تخلق جوا نفسيا متوترا غير مستقر في العمل إذ تؤدي إلى العصبية والتشدد،

- قد تؤدي الديون المتعثرة إلى ضعف أعمال المصرف مما يؤدي إلى غلق بعض فروعهِ وبيع بعض الأصل العينة،

¹ محمد كمال خليل الحمراوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 361.

² محسن أحمد الحضيبي، الديون المتعثرة الظاهرة... الأسباب..... العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 45.

-ان اشتداد حجم وعبء وتكلفة الديون المتعثرة قد يؤدي إلى إفلاس المصرف أو وقوعه في متاعب مما يؤدي إلى تسارع كل من العملاء والعاملين الحاليين في بحث عن مصرف جديد مستقر يحقق رغباته ويشبع احتياجاته وطموحاته وتحقيق أهدافه،

-ان عدم قدرة العملاء المتعثرين على الوفاء بالتزاماتهم أدى إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف ومن ثم حرمان توظيفها في مشروعات أخرى.

3- أثر الفشل المالي على الإنتاج الكلي: إن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المؤسسات الفاشلة

وخروجها على النحو التدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية.¹

4- أثر الفشل على التضخم: تعمل ظاهرة المؤسسات الفاشلة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث إنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية، مما تم تقديمه من ائتمان لهذه المؤسسات لم يسهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي إلا في مرحلة استخدام هذا الائتمان الأولي، ومع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية ينخفض العرض الكلي، من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب الكلي لاسيما على منتجات هذه المؤسسات والمنتجات المماثلة لها، لا بد وأن تدفع الأسعار إلى أعلى هذا الائتمان الأولي، ومع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية ينخفض العرض الكلي، من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب الكلي لاسيما على منتجات هذه المؤسسات والمنتجات المماثلة لها، لا بد وأن تدفع الأسعار إلى أعلى.²

5- أثر الفشل المالي على العمالة: إن المؤسسات الفاشلة تقوم بتسريح العمال مما ينتج عنه انتشار البطالة مع

تزايد معدلات الجريمة من سرقة و رشوة وبيع لأغراض بسبب الديون هذا ما يؤدي إلى ضرر عظيم على اقتصاد البلد وعلى المؤسسات نفسها.³

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص56.

² سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1994، ص 241.

³ محمد صالح المنجد، الأزمة المالية وتسريح الموظفين، متوفر على الموقع

خلاصة لهذا المطلب، نستنتج أن الفشل المالي حقيقة واقعية تحدّد العديد من كبريات المؤسسات كما أن أهم مؤشر يدل على وقوع المؤسسة في الأزمة (التعثر، العسر، أو الفشل) هو ضعف قدرتها المالية، أي تراكم الخسائر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

إن حالة الإفلاس والتصفية ليست بالضرورة النهاية الحتمية للفشل، حيث يرى معظم المختصون أنه إذا كانت المؤسسة تعاني فشلا اقتصاديا فمن الأفضل تصفيتها، أما إذا كانت تعاني فشلا قانونيا فيفضل اتخاذ إجراءات تصحيحية، أو إعادة تنظيمها أما إذا حدث كلا النوعين معا فالمؤسسة ستصفي لا محالة.

المطلب الثاني: الإطار معرفي حول إعادة الهيكلة المالية

تعد إعادة الهيكلة المالية برنامجا لصالح المؤسسة الإقتصادية من خلال رفع رأس مالها، تنويع نشاطاتها وزيادة قدرتها التنافسية. وهي تتضمن عدة عمليات منها الاندماج، الخصخصة، بيع المؤسسة أو تصفيتها، حيث تعتبر هذه العمليات كحلّ لتلجأ إليها المؤسسة الإقتصادية في إطار إعادة الهيكلة المالية حتى تصحح أخطائها وتعالج مشاكلها المالية إذا كانت مؤسسة متعثرة أو تحسن أدائها وترفع كفاءتها وفعاليتها إذا كانت مؤسسة ناجحة تبحث عن الاستمرار والتطور.

الفرع الأول: تعريف إعادة الهيكلة المالية وأسبابها

أولا: تعريف إعادة الهيكلة المالية

يرى كل من هارينغ وريشارد (RICHARD et HERRING) أن إعادة الهيكلة المالية تشمل عدة أمور منها غلق المؤسسات الفاشلة (المفلسة) أو دمجها لتكوين كيانات حيوية، كما تتضمن إعادة رؤوس الأموال إلى المؤسسات الحيوية ووضع إطار لتصفية الديون. وتهدف إعادة الهيكلة المالية إلى تعزيز الكفاءة المستقبلية للمؤسسة وجعلها أقل عرضة للخطر.¹

يتضح من خلال هذا التعريف أن إعادة الهيكلة المالية تقوم من جهة على إيجاد حلول للمشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسات المتعثرة وتمثل في الإغلاق أو الدمج ومن جهة أخرى على تعزيز الوضع المالي للمؤسسات الناجحة.

¹ مصطفى بوبكر، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة، 1995-2006 مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009/2010، ص 62.

أما سيفيران (SEVERIN) فيرى أن تحقيق أهداف إعادة الهيكلة المالية مرتبط بالالتزام بإجراءات الهندسة المالية التي يراها هيريقوان (HERIGOYEN) على أنها تهدف - من خلال استعمال مختلف المنتجات والتقنيات المالية في نفس الوقت - إلى تحديد وتحقيق أهم الأهداف المالية للمؤسسة الإقتصادية (الحصول على الأموال الخاصة، تمويل عمليات الشراء، السيطرة، إعادة تمويل الديون... إلخ). وعليه فهي ليست غاية في حد ذاتها وإنما فن بناء عملية مالية تلي احتياجات المؤسسة الإقتصادية والسوق مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات والفرص المحاسبية، المالية، القانونية والجبائية.¹

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الهندسة المالية تعبر عن إجراءات إعادة الهيكلة لأنها تتضمن التفاوض على عقود جديدة أو إعادة التفاوض حول عقود موجودة، كما أنها تقوم على الإقتصاد أو البحث عن مصادر تمويل جديدة.

يعرف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بأنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا في جميع الميادين وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك النشاطات الواجب تأديتها من قبل المؤسسة بصفة مستمرة لتجسيد استقلالها المالي وحتى لا تلجأ بانتظام لإعانة الدولة".²

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج التعريف الآتي:

إعادة الهيكلة المالية هي مجموع الإجراءات والتقنيات المالية التي تتخذها المؤسسة الإقتصادية المتعثرة أو الناجحة على حد سواء بغرض تصحيح الأخطاء ومعالجة المشاكل المالية بالنسبة للأولى وضمان الاستمرارية ورفع الكفاءة والفعالية بالنسبة للثانية.

ثانيا: أسباب إعادة الهيكلة المالية

تعود أسباب إعادة الهيكلة المالية إلى ما يلي:³

¹ Éric SEVERIN, La renégociation financière des entreprises en difficulté, Revue française de gestion, Lavoisier, Paris, Aout/Septembre 2006, N°116, P: 100.

² أمينة شيخ، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي - حالة الجزائر، - مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1998/1999، ص 69.

³ أمين عبد القادر عليواش، أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص ص 29-30.

- ✓ ارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع بسبب طول مدة الإنجاز والقيود الإدارية والقانونية وضعف طاقات الإنجاز؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الخدمات الإجتماعية؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستغلال الناجمة عن ضعف الإنتاجية؛
- ✓ ارتفاع تكاليف المواد المستوردة الداخلة في العمليات الإنتاجية؛
- ✓ زيادة تكاليف التوزيع؛
- ✓ اختلال التوازن بين سعر البيع وسعر التكلفة نتيجة غياب المحاسبة التحليلية مما يحول دون تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الإقتصادية؛
- ✓ الضغوطات الضريبية التي تعاني منها المؤسسات الإقتصادية مما زاد من احتياجات الخزينة؛
- ✓ عدم وفاء الزبائن بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة في الآجال المحددة مما ساهم في إحداث خلل في دورة الاستغلال؛
- ✓ تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية يعني أن المؤسسة لا تستفيد من أموالها الخاصة مما يعبر على تبعيتها المالية، بالإضافة إلى تمويل دورة الاستغلال عن طريق القروض التي لا تتمكن من تسديدها مما يدفعها لطلب قروض أخرى لتغطيتها هذا ما يؤدي إلى ازدياد مديونية المؤسسة الإقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف إعادة الهيكلة المالية وإجرائتها

أولاً: اهداف إعادة الهيكلة المالية

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لإعادة الهيكلة المالية فيما يلي:¹

1- معالجة التضخم في الأصول الثابتة دون التأثير على حجم الطاقة الإنتاجية؛

2- معالجة الخلل في الهيكل المالي (التمويلي)؛

3- تقليل الإنفاق على المشاريع والاستثمارات الجديدة؛

4- تحسين السيولة؛

¹ كمال سرور، استراتيجية الإدارة المالية وتحديات السياسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة عين شمس، مصر، 1997، ص285.

5-تحسين مؤشرات الأداء الإقتصادي للمؤسسة الإقتصادية؛

6-تخفيض الديون؛

7-تحقيق مردودية موجبة مما يسمح بتطوير مختلف وظائف المؤسسة الإقتصادية مثل الإنتاج، التسويق...إلخ.

8-التخفيض من حدة النقص في رأس المال.

ثانيا: إجراءات إعادة الهيكلة المالية

لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة المالية يجب اتباع الإجراءات الآتية:

أ-إعادة هيكلة رأس المال:

يعبر هيكل رأس المال عن المزيغ بين حقوق الملكية والمديونية الذي من خلاله تقوم المؤسسة بتمويل أصولها. ويتم إعادة هيكلته من خلال ما يلي:

1-تغيير سياسة توزيع الأرباح

يعتبر التغيير في سياسة توزيع الأرباح من تدابير إعادة الهيكلة المالية، فكما أوضح ماليكوت (MALECOT) (فإن التخفيض في توزيع الأرباح يسمح للمؤسسة الإقتصادية بالمحافظة وتحت تصرفها على رؤوس الأموال الضرورية لتمويل الاستثمارات المستقبلية والحفاظ على وضعها التنافسي. ولهذا تلجأ المؤسسات المتعثرة إلى تخفيض الأرباح الموزعة، إلا أن المدراء يتحفظون عن هذا التخفيض ويبررونه إما بسبب انتمائهم لسوق راکدة أو كساد في الإقتصاد أو ضرورة إبقاء السيولة في المؤسسة أو استعمال هذه السيولة في استثمارات جديدة، كما يمكن أن تلجأ المؤسسات الإقتصادية السليمة إلى هذا الإجراء (تخفيض الأرباح الموزعة) والهدف ليس إعادة هيكلة الخصوم وإنما إعادة توجيه السيولة إلى استثمارات جديدة، وعليه فهذه العملية تقوم على إعادة تشكيل أنشطة المؤسسة ويمكن اعتبارها كذلك كإعادة تموضع وبالتالي إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية.

2-رفع رأس المال

يعد رفع رأس المال وسيلة أخرى لإعادة هيكلة الميزانية، وتكتسي هذه الزيادة عدة أشكال، لكن الهدف من هذه العملية هو تقديم رؤوس أموال للمؤسسة الإقتصادية تسمح لها بالاستثمار أو إيجاد هيكلة مالية متوازنة.

يرافق رفع رأس المال طرق أخرى للتمويل ويتدخل عندما يكون التمويل الذاتي ضعيف والاقتراض كبير جدا. وفي حالة ما تكون المؤسسة الإقتصادية تعاني من مشاكل فإن الرفع في رأس المال يسمح بإنقاذ وإعادة هيكلة المؤسسات للتغلب على الوضع الصعب. ويعود رفع رأس المال إلى الرغبة في إزالة الخسائر، تحسين وإعادة توازن الهيكل المالي، تمويل عمليات الإستثمار التي من شأنها إصلاح القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية وإعادة تشكيل رأس المال العامل.¹

ويوجد عدة تقنيات يمكن استعمالها لرفع رأس المال منها:²

- ✓ دخول شركاء جدد في رأس المال؛
- ✓ رفع رأس مال المساهمين الحاليين؛
- ✓ بيع الأسهم؛
- ✓ تحويل الحسابات الجارية إلى رأس المال؛
- ✓ تحويل ديون الموردين إلى رأس المال؛
- ✓ تحويل القروض البنكية إلى رأس المال.

ب-توريق الحقوق التجارية (Titrisation أو Sécuritisation)

يعتبر التوريق تقنية مالية يسمح للمؤسسة الإقتصادية بتحسين سيولة ميزانيتها، وهو عملية تلجأ إليها مؤسسة الاقتراض التي ترغب في الاسترداد المعجل للقروض الممنوحة للزبائن، فتقوم بتحويل محفظة حقوقها على هؤلاء الزبائن إلى مؤسسة متخصصة والتي تقوم بدورها بطرح محفظة هذه الحقوق وتكون هذه العملية من مرحلتين الأولى إعادة تمويل مانح للاكتتاب في صورة أوراق مالية قابلة للتداول.

القرض عبر نقل أصوله غير السائلة والمتمثلة في محفظة حقوقه على مدينه إلى المؤسسة الوسيطة، أما الثانية فتختص بتفتيت هذه الأصول إلى وحدات تطرحها المؤسسة الوسيطة للاكتتاب في صورة صكوك مالية قابلة

¹ Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, PP: 102-103.

² Jean BRILMAN, Gestion de crise et redressement d'entreprises, édition HOMMESET TECHNIQUES, Paris, 1986, p94.

للتداول. ويسمح هذا النظام لمؤسسات الإقتراض الاسترداد المعجل لحقوقها لدى الغير والتخلص من مخاطر عدم وفائها والحصول على ما يلزمها من سيولة.¹

استعملت هذه التقنية في بادئ الأمر من قبل مؤسسات الإقتراض بهدف إعادة تمويل جزء من أصولها بمعنى تحويل قروض الزبائن إلى أوراق مالية قابلة للتداول. وفي الوقت الحاضر، يقترح ذوي الاختصاص على بعض المؤسسات الصناعية الكبرى توريق الحقوق التجارية، مباني الاستغلال، المخزونات من أجل جعل كل الميزانية سائلة تقريباً.² وتنطوي عملية التوريق على عدد من المنافع والإيجابيات أبرزها:³

- تنوع مصادر التمويل؛
- تحسين إدارة المخاطر؛
- تحسين سيولة الميزانية؛
- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية بتحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمؤسسات الإقتصادية دون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية؛⁴
- تنشيط سوق المال بتعبئة مصادر تمويل جديدة، تنوع المنتجات المالية وتنشيط سوق تداول السندات.

ج- شراء الحقوق (Affacturage)

هي أداة نموذجية لتعجيل الحقوق وحماية الدائن ضد مخاطر تخلف مدينه عن الوفاء، إلا أن طابع الجماعة المهيمنة عليه يلزم الدائن بأن يقدم إلى المؤسسة المختصة في شراء الحقوق كافة فواتيره على مدينه، فلا يستطيع اختيار ما يرغب في تعجيله وترك الباقي مما يجعله أحياناً آلية غير ملائمة.⁵

وهو عملية تفترض وجود مؤسسة اقتصادية تكون دائنة لزبائن متعددين بقيمة سلع قامت ببيعها لهم أو بقيمة خدمات أدتها لهم، فعوض أن يتجه الدائن إلى كل مدين من مدينه عند حلول أجل استحقاق الفواتير ليطلبه

¹ هشام فضلي، الاستثمار الجماعي في الحقوق الآجلة - التوريق، - دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2004، ص ص 6-5.

² Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, P: 103.

³ Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, P: 104.

⁴ فالخ خلف الربيعي، عملية توريق الأصول كوسيلة لتسوية الديون المصرفية المتعثرة في العراق، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية على موقع الإنترنت org.ahewar.www، العدد 2285، الصادر في 2008/05/18.

⁵ هشام فضلي، المرجع السابق، ص 16.

بالوفاء يتوجه إلى المؤسسة المختصة في شراء الحقوق ليعجل له قيمة هذه الفواتير مع التزامها بعدم الرجوع إليه إذا امتنع المدين عن الوفاء لها وهذا مقابل عمولة تمثل نسبة من قيمة الفواتير.

د-إعادة هيكلة الديون

يرى جيلسون (GILSON) أن إعادة هيكلة الديون عبارة عن تسوية يتم فيها استبدال عقد دين بعقد جديد يتضمن على الأقل أحد العناصر الآتية:¹

-تخفيض في معدل الفائدة أو أصل القرض؛

-تمديد آجال استحقاق الديون؛

-حصول الدائنين على أسهم من المؤسسة الإقتصادية؛

-تغيير الضمانات.

وتتم إعادة هيكلة الديون من خلال الإجراءات الآتية:

1-إعادة جدولة الديون

عندما تعاني المؤسسة الإقتصادية من فقدان الملاءة المالية مؤقتا وكان بمقدورها استعادة فعاليتها الإقتصادية ومركزها المالي، فقد يقوم الدائنون بتمديد فترة استحقاق الديون كبديل أفضل من إشهار إفلاس المؤسسة الإقتصادية لأنه يحفظ حقوقهم بالكامل مقارنة بتصفية أصول المؤسسة التي قد لا ينتج عنها تحصيل كامل قيمة الديون، ولأنه يوفر كذلك نفقات الإجراءات القانونية المتعلقة بالإفلاس والتصفية. وتتم هذه العملية بإجراء مفاوضات بين المؤسسة ولجنة من الدائنين الاتفاق على فترة التمديد، ويعرض هذا الاتفاق على جمعية الدائنين للموافقة، لكنه ليس إلزاميا فإذا رفض بعض الدائنين الاتفاق فإنه يتوجب على المؤسسة الإقتصادية تسديد ديونها في مواعيدها حتى لا يقوموا (الدائنون) بإجبار المؤسسة على الإفلاس.²

¹ Éric SEVERIN, La renégociation financière des entreprises en difficulté, Op.cit, 2006, P: 35.

² محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، 1993 ص 16.

وتتم إعادة جدولة الديون كما يلي:¹

تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة الإقتصادية فترة أطول الإستثمار هذه الديون؛

وقف سداد أقساط الديون مؤقتاً أو منح فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجة مؤقتاً لحين تحسن الأحوال؛

تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

2- تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة

يسمح الدائنون في هذه الحالة بتخفيض قيمة ديون المؤسسة الإقتصادية بنسبة معينة، ويوافقوا على اعتبار التسديد الجزئي تسوية كاملة لديون المؤسسة، بذلك تعتبر كافة الديون مسددة بالكامل ويزول عن كاهل المؤسسة الإقتصادية أعباء خدمة الديون وتسديد أقساطه، ويؤدي ذلك إلى تخفيف الضغوط على سيولة المؤسسة ويمكنها من العودة إلى ممارسة نشاطها بصورة طبيعية.

ومن الممكن أن تتضمن التسوية بين المؤسسة الإقتصادية ومقرضيها مزيجا بين تمديد آجال الديون وتخفيضها بنسبة معينة، والهدف في هذه الحالة هو تقديم أكبر عدد من المساعدات للمؤسسة وبالتالي تمكين الدائنين من الحصول على أكبر نسبة ممكنة من حقوقهم على المؤسسة الإقتصادية.²

3- تحويل الديون إلى أسهم

يعد تحويل الديون إلى أسهم نموذجاً مميزاً لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسة الإقتصادية أين تقوم بتحويل جزء أو كل ديونها إلى مساهمات في رأس المال عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون والغرض منها تخفيض الالتزامات المالية للمؤسسة وتدعيم حقوق الملكية.

4- زيادة التدفقات النقدية الداخلة

¹ نيروز ابراهيم، طالبة ماجستير في الإدارة المالية، بحث حول إعادة الهيكلة المالية، شبكة المحاسبين العرب، على موقع الإنترنت

www.acc4arab.com.

² محمد أيمن عزت الميداني، المرجع السابق، ص728.

ويتحقق هذا من خلال ما يلي:¹

- ✓ زيادة المبيعات مما يعني زيادة إيرادات المؤسسة الإقتصادية؛
- ✓ تغيير استراتيجيات التحصيل لحقوق المؤسسة ومنح بعض الخصومات لتعجيل الدفع؛
- ✓ التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالتقسيط أو مبادلتها بآخر تحتاج إليه المؤسسة الإقتصادية؛
- ✓ بيع الأصول قليلة أو منعدمة القيمة كالنفائات، المنتجات التالفة أو تلك التي بها عيوب؛
- ✓ بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).

هـ-تخفيض التدفقات النقدية الخارجة

يمكن للمؤسسة الإقتصادية أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تعجل بعضها للتغلب على بعض الضغوط المالية، ومن الوسائل التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة الإقتصادية ما يلي:²

- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الديون؛
- التفاوض مع الموردين على الشراء بالتقسيط أو بالاقتراض أو بدون تسبيقات؛
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛
- ترشيد الإنفاق المباشر وغير المباشر؛
- تخفيض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدل الشراء المسبق ومحاولة البحث عن مواد أولية بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

الفرع الثالث: دوافع اللجوء إلى إعادة الهيكلة المالية

أولاً: الدوافع الخارجية

تمثل هذه الأسباب في تغيرات المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة الإقتصادية، وتظهر هذه التغيرات من خلال ما يلي:³

¹ إمان نايلي دواودة، محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية إقتصادية- حالة مؤسستين جزائريتين -مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص67.

² المرجع نفسه، ص68.

1-انسحاب الدولة وظهور الخصوصية

يعد انسحاب الدولة وظهور عمليات الخصوصية أحد الدوافع التي تجعل المؤسسة الاقتصادية تلجأ إلى إعادة الهيكلة، ويعود هذا من جهة إلى التغيرات السياسية ووجود مشاكل في السيولة وصعوبات مالية وانما سياسة واقتصادية تجعل الدولة تقوم ببيع ممتلكاتها حتى تحقق السيولة وانسحاب الدولة ليس تخليات تنمية جديدة، ومن جهة أخرى إلى التغيرات الاقتصادية الناتجة عن فتح الأسواق (التدويل ثم العولمة) ولهذا يكون على المؤسسات القيام بعمليات التحديث لمواجهة هذه التغيرات ومواجهة حدة المنافسة. ويترجم انسحاب الدولة بحركة واسعة للخصوصية التي تساعد على رفع الموارد المالية للدولة، تحسين التسيير داخل المؤسسة الاقتصادية (الكفاءة) وتخفيض التكاليف المالية.

2-التطور التكنولوجي

عرفت سنوات الثمانينيات والتسعينيات تسارعا في التطور المالي والتكنولوجي، فالأول يخص فتح أسواق جديدة ونتاج منتجات جديدة، أما الثاني فيرتبط بتطوير تقنيات الإتصال الجديدة.¹

2-1-الأسواق والمنتجات الجديدة: تميزت السنوات الأخيرة بالعديد من الابتكارات على مستوى المنتجات المالية: طرق جديدة لإصدار الأوراق المالية، ابتكار وسائل مالية جديدة (سندات دين قابلة للتداول... إلخ)، العقود الآجلة، المشتقات... إلخ. كما مست الاختراعات كذلك المنتجات المصنعة وشروط الإنتاج حيث أن سرعة هذه التطورات أجبرت المؤسسات الاقتصادية على القيام بإعادة الهيكلة المالية. بالإضافة إلى هذه المنتجات فقد عرفت بعض التقنيات تطورا سريعا مثل الفوترة (شراء الحقوق)، القرض الإيجاري، التوريق... إلخ.

وأدت هذه المنتجات والتقنيات الحديثة إلى إنشاء مؤسسات و هياكل جديدة مثل بنوك التحكيم، شركات متخصصة في الهندسة المالية. وكل هذه الاختراعات ساعدت على تغيير القطاع وطرق التمويل.

2-2-التكنولوجيات الحديثة للمعلومات: لا يمكن المرور جانبا على ما يسمى بثورة الإنترنت أو تطوير التكنولوجيات الحديثة للمعلومات، فالابتكارات التكنولوجية سمحت بعرض طرق جديدة للتقرب من الزبائن وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع البنكي (الخدمات المصرفية الإلكترونية)، لكن هذه الابتكارات لم تمس فقط القطاع

³Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, PP: 32-34.

¹Ibid., PP: 34-35.

البنكي. فبشكل عام أدى العمل عن بعد واستعمال الإنترنت إلى ظهور طرق جديدة في العمل (خاصة عبر الشبكات)، وهذا ما أدى إلى إعادة تنظيم العمل من خلال جوانب إيجابية (فيما يخص الإنتاجية) وكذلك سلبية فيما يخص الموارد البشرية والمبادلات.

3-التطور الإقتصادي تلجأ المؤسسات الإقتصادية إلى إعادة الهيكلة لمواجهة انخفاض الهوامش وكذا احتياجات التموين بسبب التطورات الإقتصادية وظهور أزمات النفط والأزمات المالية العالمية، حيث تقوم هذه المؤسسات بتخفيض نفقات التسيير وتحقيق موارد جديدة. ويمكن اتخاذ عدة إجراءات الأولى تقوم على التنازل عن الأصول أو الفروع، التوريق، الاندماج... إلخ أما الثانية فتقوم على الترشيد من خلال إنشاء مؤسسات مربحة وكافية من حيث الزبائن، فرص العمل، حجم الموارد أو الموظفين. وهذا ما أدى إلى القيام باندماجات بين المؤسسات الإقتصادية، تخفيض الوظائف الإدارية، زيادة موظفي الوظيفة التجارية. وعليه فإن تبسيط الهياكل الناتج عن الاندماج يسمح للمجموعات بتخفيض تكاليفها الإدارية. كما شهد العالم أزمات مختلفة (نزاعات دولية ومحلية، الثورات، الأزمات السياسية... إلخ) أدت إلى تقلبات اقتصادية ونقدية أثرت مباشرة على المؤسسات. بالإضافة كذلك إلى الاتفاقيات الدولية كتلك المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة. كل هذه العوامل كانت سببا في القيام بإجراءات إعادة الهيكلة.¹

4-الاندماج والاستحواذ: تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ أحد أسباب إعادة الهيكلة المالية حيث أن التخوف من الاندماج يؤدي إلى رد فعل المؤسسة المستهدفة التي تسعى إلى تحسين ربحيتها، كما أن عمليات الاندماج تغير العلاقات في المؤسسات الجديدة الناشئة مما يؤدي إلى إعادة الهيكلة وإلى إجراءات تصحيحية.²

ثالثا: الدوافع الداخلية

ترتبط هذه الدوافع بالمواصفات الخاصة بالمؤسسة الإقتصادية التي تمثل استثمارا يجب العمل على تطويره في نظر المالك، وكيانا يصعب قيادته بالنسبة للمسير، وشخصية معنوية لها كيانها الخاص بالنسبة للقانوني، والخلية الأساسية للإنتاج بالنسبة للاقتصادي ومصدر للثروة بالنسبة للدولة. ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:³

¹Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, P: 36.

²José ALLOUCHE et Janine FREICHE, Op.cit, 2007, P: 14.

³Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, PP: 41-42.

1-الأخطاء الاستراتيجية وعدم التحكم في التكاليف

تعتبر استراتيجية المؤسسة الاقتصادية عن مجالات الأنشطة التي تريد المؤسسة التواجد فيها وتخصيص الموارد بهدف النمو والاستمرار. وعليه فإن الأخطاء الاستراتيجية هي سوء اختيار مجالات الأنشطة أو سوء تخصيص الموارد. ومن بين هذه الأخطاء:¹

1-1- عمليات الاستحواذ السابقة

تكون عمليات الاستحواذ سببا في إعادة الهيكلة المالية عندما يكون هناك سوء تقدير تكلفة الشراء. وهناك عدة أمثلة لعمليات استحواذ أدت إلى إجراءات إعادة الهيكلة المالية منها تلك التي كانت في فرنسا عندما قامت مؤسسة Telecom France بشراء مؤسسة Orange بمبلغ 44.7 مليار أورو الذي تم تمويله بقرض بنكي يبلغ 71.5% (تقريبا 32 مليار أورو) من قيمة الشراء، أدت هذه الوضعية إلى عدة نتائج منها التراجع في التصنيف الائتماني للمؤسسة وتغيير المسير. وعليه تم اتخاذ عدة إجراءات لإعادة الهيكلة مثل:

✓ التنازل عن المساهمات غير الاستراتيجية؛

✓ تخفيض الكتلة الأجرية؛

✓ ترشيد التكاليف.

لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية مما دفع بمؤسسة Telecom France إلى طرح مؤسسة Orange في البورصة. وعليه فهذا المثال يعبر عن النتائج السلبية لسوء عملية الاستحواذ حيث أن ارتفاع سعر الشراء أدى إلى عملية إعادة الهيكلة المالية.

1-2- انخفاض النشاط و/أو تحقيق الخسائر: يوجد عدة مؤشرات إنذار تبين الصعوبات التي تعاني منها

المؤسسة الاقتصادية من بينها: انخفاض رقم الأعمال، انخفاض معدل الهامش، تحقيق خسائر... إلخ. ولهذا تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى إجراءات تصحيحية تساعد على إصلاح وضعيتها واسترجاع تنافسيتها.

¹ Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, P: 46.

2-هيكل رأس المال

تفترض نماذج جونسون (JENSEN) وستولز (STULZ) أن الالتزامات المالية التي يتوجب على المؤسسة الإقتصادية الوفاء بها تجعلها تلجأ إلى التنازل عن الإستثمار، أما نماذج أخرى فأوضحت أن عجز المؤسسة له تأثير على زيادة احتمال اتخاذ إجراءات إعادة الهيكلة ورفع قيمة المؤسسة الإقتصادية.

وبشكل عام فإن زيادة الديون يرفع من احتمال التنازل عن الإستثمار، تسريح العمالة، تخفيض التكاليف واستبدال المدير والفريق المسير...إلخ. ولقياس أثر الإقتراض على احتمال القيام بإعادة الهيكلة يجب الأخذ بعين الإعتبار عامل السيولة، يمكن للمؤسسات التي تكون أصولها سائلة عدم اللجوء إلى إعادة هيكلة الديون أو إجراءات التعديل القانوني.

ويرى وروك (WRUCK) أن المؤسسة المقترضة أكثر انضباطا وأفضل تسييرا، كما أن خطر العجز المرتبط بالديون يحث الدائنين على القيام بتغيير سريع من خلال إعادة الهيكلة أو إعادة التنظيم بهدف جعل المؤسسة الإقتصادية أكثر كفاءة. وعليه يعتبر الإقتراض أحد أسباب إعادة الهيكلة لأن المؤسسات الإقتصادية المثقلة بالديون إن لم تسارع في اتخاذ القرار بشأن إعادة الهيكلة فأنها تقع في الإفلاس الذي يؤدي إلى تكاليف جد مرتفعة.

وأثبتت الدراسات كذلك أن هيكل المساهمة يؤثر على إعادة تنظيم المؤسسة وشروط إعادة الهيكلة المالية. ويوجد ثلاثة أنواع من المساهمين: المساهمين المسيرين أكثر: يملك الرئيسيين المساهمين، من 5% من الأسهم (والمساهمين المؤسسين). هؤلاء المساهمين - وفق نظرية الوكالة- يكونون نشطين لأن أي تدهور في أداء المؤسسة الإقتصادية سيلحق بهم ضررا كبيرا، كذلك فإن هيكل المساهمة يساعد على البحث على حلول في إطار إعادة الهيكلة.¹

3-حجم ونوعية الأصول

يعد حجم المؤسسة الإقتصادية ونوعية أصولها أحد أسباب إعادة الهيكلة.²

¹ Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, PP: 48-57.

² Ibid., PP: 58-59.

3-1- حجم الأصول: يعبر حجم الأصول عن مدى تعقيد هيكل رأس المال، عدد الدائنين وبشكل عام

المخاطر. وأثبتت الدراسات أن اختيار نوع القرض يرتبط مباشرة بإشكالية الخطر، فالقرض البنكي لا يؤدي إلى مشاكل التنسيق كما هو الحال في القرض السندي، فحامل السندات أكثر عددا من البنوك مما يجعل مشاكل التنسيق أكثر صعوبة. ولهذا عندما تظهر الصعوبات فإن إعادة جدولة القروض البنكية أسهل بكثير من القروض السندية التي إذا تم اعتبارها حكرا على المؤسسات الاقتصادية الكبيرة فإن إعادة الجدولة تكون أصعب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بسبب مشاكل التنسيق. والعكس فإن الحجم قد يؤثر بشكل إيجابي على إجراءات إعادة الهيكلة التشغيلية لأن الحلول التي بحوزة المؤسسات الكبيرة أكثر تنوعا، حيث لديها حرية الاختيار بين إعادة التنظيم الداخلي، بيع الاستثمارات غير الاستراتيجية أو (alliances Les)... إلخ. في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك هذا الكم من التحالفات الخيارات.

3-2- نوعية الأصول

حسب ويليامسون (WILLIAMSON) فإن إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية - خاصة إعادة جدولة الديون - تتوقف على قيمة ونوعية الأصول، حيث أن هذه الأخيرة تؤثر من جهة على موقف الدائنين اتجاه المؤسسة التي تعاني من مشاكل وتصبح من جهة أخرى إعادة بيعها في السوق الثانوية وهذا في حالتين الأولى تخص مواصفات القطاع، ففي قطاع يعاني من صعوبات فإن المشتري المحتمل لا يكون بحوزتهم الأموال اللازمة لشراء الأصول، أما الثانية فتترتب بطبيعة القطاع وطابعه الاحتكاري أين يكون عدد المشتري المحتمل محدود وعليه يكون من الصعب بيع الأصل بالسعر المناسب.

4 - تغيير الفريق المسير

يلعب المسرون دورا رئيسيا في نجاح أو فشل المؤسسة الاقتصادية وكذا عمليات إعادة الهيكلة من خلال شخصيتهم ومدى كفاءتهم ومهاراتهم.

ويعتبر سوء الأداء أو الصعوبات المالية سبب تغيير المسير وعليه فإن دوران العمالة (Turnover) يتأثر بصغر سن المدير، وجود إداريين خارجيين، عدم تجانس فريق الإدارة خاصة من حيث السن، اقتراب سن التقاعد بالنسبة للمسير... إلخ.

وأثبتت الدراسات أن السوق يرحب بفكرة رحيل المسير عن المؤسسة التي تعاني من صعوبات وعليه فإن تغيير المسير يعكس الرغبة في مقاطعة الماضي ووضع استراتيجية جديدة أي إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية، والهدف المنتظر من الإدارة الجديدة واضح ويقوم على إعادة هيكلة عملية خلق القيمة من خلال إعادة هيكلة عميقة أو خفيفة للمؤسسة، كما أن تغيير المسير يؤدي إلى زيادة أو تخفيض ثروة المساهمين المرتبطة بالتغيرات المتوقعة لاستراتيجية المؤسسة الاقتصادية بشكل عام وسياساتها الإستثمارية بشكل خاص.¹

المطلب الثالث: علاقة إعادة الهيكلة المالية بعلاج الفشل المالي

لدى المؤسسة العديد من الخيارات حيث على طاقمها المسير المفاضلة بينها حسب درجة خطورة الوضع، حيث في البداية تحاول القيام بإصلاحات داخلية والمتمثلة في إعادة الهيكلة، وكحل أخير تبرز العديد من الخيارات والمتمثلة في زوال المؤسسة وهي التصفية و البيع. كما أن هناك اصلاحات خارجية تتمثل في الاندماج، هنا اذا لم تنجح إعادة الهيكلة سوف تقوم المؤسسة محاولة إيجاد مؤسسة أخرى تقوم بالاندماج معها، كما هناك عملية التطهير المالي بالاضافة إلى السياسات النقدية و المالية.

الفرع الأول: إعادة الهيكلة

إن المراد من إعادة الهيكلة هو التزام المؤسسة بإتباع استراتيجيات حديثة تهدف للقضاء على أي دخل مالي يمكن أن يحدث. والعمل على إعادة الهيكلة الفعالة لا يعني التركيز على إعادة الهيكلة الفعالة لا تعني التركيز على إعادة الهيكلة المالية فقط، بل ينبغي أن يشمل ذلك الهيكلة الإدارية.²

و عندما يعاد النظر في الهيكلتين المالية والإدارية بالكيفية اللازمة حينئذ نتوقع النتائج الإيجابية والفعالة التي من شأنها أن تقضي على أي خلل مالي.

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا فإننا ننوه بأن إعادة الهيكلة تنقسم إلى نوعين هي:³

أولاً: إعادة الهيكلة المالية

¹Éric SEVERIN, Restructuration de l'entreprise: Théorie et pratique, Op.cit, 2006, PP: 59-61.

² سفيان زيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 101.

³ المرجع نفسه، ص 103.

تؤدي الهيكلية المالية وظيفة أساسية للتغلب على أنه خلل مالي يمكن أن يطرأ، وذلك من خلال التقويم المطلوب لمختلف الهياكل الإقتصادية و المالية و الفنية لتضمن ديمومتها و نجاحها، و هذا يستلزم بالضرورة التحليل المفصل لمعرفة أسباب عدم نجاح المؤسسة و تقييمها، و معرفة الطرق والوسائل الممكنة لإيجاد التمويل المالي لها.

تلعب الهيكلية المالية دورا فعالا في التغلب على الخلل المالي وذلك بإجراء التصحيح اللازم للهيكل الفنية والاقتصادية و المالية للمؤسسة لضمان بقاءها واستمرارها في النجاح بهدف تحقيق عائد مناسب حيث تشمل إعادة الهيكلية المالية ما يلي:¹

- إجراء تحليل تفصيلي للتعرف على أسباب تعثر المؤسسة، إعادة تقييم المؤسسة، دراسة السبل المتاحة لتوفير التمويل المالي.

ثانيا: إعادة الهيكلية الإدارية

إن إعادة الهيكلية الإدارية تعتبر جزءا مكتملا لإعادة الهيكلية المالية، فهما وجهان لعملة واحدة. وللقيام بذلك ينبغي القيام كما يلي:²

- تحسين الإنتاج وتخفيض كلفته،
- خفض تكاليف التسويق وزيادة فعاليته،
- العمل على زيادة فعالية العنصر البشري،
- زيادة المبيعات،
- خفض التكاليف الإدارية، و التملص من النشاطات غير الاقتصادية.

الفرع الثاني: التأجير وتغيير الشكل القانوني

أولا: التأجير

¹ موسى بخيت، طبعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية، رسالة ماجستير في جامعة محمد بوتره، 2011، ص 22.
² عبد الحليم و آخرون ، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن، 2006، ص ص 44-45.

يعتبر التأجير من العقود الرضائية و هو اتفاق بين المؤجر و المستأجر لفترة معينة قد تطول وقد تقصر مع العلم أن أقصى وأطول مدة للإيجار هي 99 سنة.

وبما أن الأصل المستأجر لا يمكن اعتباره ضمن أملاك المؤسسة فإن ذلك يجعل بإمكانها استعمال الإيجار باعتباره قرضا خارج ميزانيتها. كما تعتبر الاستئجار إحدى وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات التي تعترضها صعوبات مالية.

ثانيا: تغيير الشكل القانوني

المراد من تغيير الشكل القانوني هو إنهاء الشخصية المعنوية لمؤسسة معينة، ثم إحلال مؤسسة جديدة مكانها لها شخصيتها المعنوية الخاصة بها على المحافظة على الشركات السائتين. كما يراد منه أيضا التحول من شكل محدود المرونة إلى شكل واسع المرونة حتى تستطيع القائمون علة الإدارة اتخاذ ما يرونه مناسبا من قرارات لفائدة المؤسسة.¹

ثالثا: التصفية والبيع

1-التصفية: عندما تسوء أحوال المؤسسة و تصحيح تسير بوتيرة سريعة نحو الانهيار، حينئذ لابد من اللجوء إلى تصفيتها و إعلان إفلاسها، و يتم اتخاذ الإجراءات التي يفرضها القانون لسداد التزاماتها نحو الغير .

2-البيع: عندما يجد المالك كل الطرق مسدودة أمامهم فإنهم يلجأون لبيع المؤسسة.²

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الفرع الأول: الدراسات المحلية

¹ نذير نجمي، محمد لعروسي، المرجع السابق، ص35.

² نذير نجمي، محمد لعروسي، المرجع السابق، ص35.

1-دراسة إيمان نايلي دواودة (2015/2014)، بعنوان: محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة

عمومية اقتصادية -حالة مؤسستين جزائريتين- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسة العمومية الاقتصادية والعمل على حلها؛ استعراض إجراءات إعادة الهيكلة المالية؛ إبراز أهمية إجراءات إعادة الهيكلة المالية كأداة لتحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية؛ إلقاء الضوء على مختلف السياسات التي تتحقق من خلالها إعادة الهيكلة المالية وتقييم نجاعتها في تحقيق ذلك. ومن الأدوات المستخدمة للإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على منهجين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يتم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية والتعريف بإجراءاتها. أما المنهج التحليلي فقد الهيكلة المالية وتم استخدامه في الجانب التطبيقي الذي من خلاله يتم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة، حيث يستخدم لتحليل وضعية المؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة وتحليل مختلف المؤشرات والنسب المالية وكذا تقييم إجراءات إعادة الهيكلة المالية وتأثيرها على المؤسسة

الاقتصادية. أما فيما يخص الأدوات فقد تم استخدام مختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية، المجلات، التقارير بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي.

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي: تعاني المؤسسة العمومية الاقتصادية من مجموعة من المشاكل التي تعرضها إلى اختلالات على مستوى نشاطها مما يؤدي إلى نقص السيولة و / أو المردودية؛ المشاكل المالية هي نتاج لمختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسة داخليا على مستوى الإنتاج، التسويق، التسيير والموارد البشرية، وخارجيا على مستوى السوق، المحيط والظروف الاقتصادية؛ أهمية التنبؤ بالمشاكل في الوقت المناسب لإيجاد الحلول اللازمة وتفادي خطر الإفلاس والتصفية؛ الدور الفعال للتشخيص في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لدى المؤسسة الاقتصادية، وكذا مساعدتها في اقتناص الفرص المتاحة وتجنب المخاطر والتهديدات؛ وإعادة الهيكلة المالية بشكل خاص كأداة لتحسين كفاءة المؤسسة ، مساهمة إعادة الهيكلة بشكل عام الاقتصادية وتطويرها وضمان استمرارها؛ تطبيق إجراءات كل من إعادة الهيكلة البشرية والتشغيلية كفيلة بتعديل الهيكلة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية وتحسينها دون اللجوء إلى إجراءات تتعلق بإعادة الهيكلة المالي.

2-الدراجي شعوة, (2019/2018)، بعنوان: أهمية إعادة الهيكلة في دعم النمو للمؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الصناعية الوطنية وأثرها على النمو الاقتصادي بالبلاد. وتم التعرض في هذا الإطار إلى النمو الاقتصادي و إلى المؤسسة العمومية الصناعية الوطنية في نشأتها و تطورها وكذلك في علاقتها بالسياسة التنموية التي اعتمدت من طرف الدولة، ثم إلى عمليات إعادة الهيكلة التي توالى منذ الشروع في التحول إلى اقتصاد السوق وما أحاط بها من ظروف ونتج عنها من تغيير، و في الأخير إلى ما سجل من نمو، بالتوازي مع تلك الإصلاحات، على مستوى الاقتصاد الوطني و على مستوى القطاع الصناعي. وقد توصلت الدراسة إلى أن إصلاحات إعادة الهيكلة لم يعقبها تقريبا أي أثر إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي بالبلاد، وذلك لأسباب عديدة تعلق بالغال ببيع الهيكلة المتبناة و بالظروف الاقتصادية والمالية السائدة، بالإضافة إلى التناقضات التي تخللت عملية تنفيذ الإصلاحات والسياسة الاقتصادية الحكومية بشكل عام.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

3-دراسة محجوب، هالة إبراهيم مهدي عبدالله (2011)، بعنوان: أثر إعادة الهيكلة المالية علي تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء لتعظيم الربحية في الشركات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة والحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس،

تهدف الدراسة إلى أهداف قصيرة الأجل تركز على التصويب الفني وإعادة هندسة العمليات مع إجراء تغييرات في التنظيم والتكنولوجيا، وأهداف طويلة الأجل تركز على تقوية الهيكل المالي للشركة ورفع درجة الكفاءة من خلال تحسين الأداء، وزيادة القدرة على المنافسة، وإستعادة السلامة المالية والربحية لكل شركة على حدى، وللقطاع الصناعي بأكمله، وذلك من خلال الهدف الرئيسي للبحث، وهو معرفة أثر إعادة الهيكلة المالية على التكاليف وتحسين كفاءة الأداء لهذه الشركات. فقد اعتمد الباحثان على منهج تحليل المعطيات. وقد تم التوصل إلى مجموعة نتائج أهمها -إن إعادة الهيكلة المالية، تعتبر إحدى الإجراءات البديلة للشركات، بدلا من الاتجاه لتصفية الشركة، حيث أن إستمرار الشركة ضرورة إقتصادية، وقومية بالنسبة (للعاملين والعملاء والموردين والبنوك والإقتصاد القومي ... إلخ. يهدف برنامج إعادة الهيكلة المالية، إلى دراسة أوضاع الشركة، ودراسة مركزها المالي،

وننتائج أعمالها السابقة ، وهيكل مصادر الأموال وإستخداماتها، وذلك لمحاولة التناسق بينهما، وإزالة أسباب الفشل المالي، وأسباب تدنى معدلات العائد على الإستثمار فيها. يضمن برنامج إعادة الهيكلة المالية إستمرار الشركة، وإنتقالها من حالة التعثر المالي، وعدم الإضرار إلى التصفية، حيث ينظر إلى إعادة الهيكلة المالية، على أنها خطة متكاملة تضمن نجاح وإستمرار الشركة.

4-محمد حسان، نوازادزوير، (2015): دور إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الحكومية العراقية)، أطروحة دكتوراه، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، العراق.

تناولت الدراسة دور إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي للمصارف الحكومية العراقية، إذ تمثلت مشكلة البحث بطرح سؤال رئيسي وهو هل تحتاج المصارف الحكومية المبحوثة الى إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وما هي دورها في تحسين الاداء المالي؟ وتنطلق أهمية البحث من كون المصارف الحكومية تعدّ أحد الركائز الأساسية للجهاز المصرفي العراقي والدور الذي تلعبه في الاقتصاد العراقي. ولقد أكتسب الموضوع أهمية استثنائية في بيئة مصرفية حكومية تبدو بأمس الحاجة الى اعادة الهيكلة في جوانبها المالية والتشغيلية لمواكبة التطورات العالمية وتلبية المتطلبات المصرفية الحديثة. اعتمادا على ماتقدم ولأهمية المصارف الحكومية، فان البحث الحالي يسعى إلى تحديد دور اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي في ضوء تحليل البيانات المجمعة بواسطة القوائم المالية لتحليل الجانب المالي واستمارة والاستبانة لتحليل الجانب التشغيلي الموزعة على عينة من المسؤولين في المصارف الحكومية المبحوثة. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: يعاني المصارف العراقية الحكومية من مشاكل في مجالات مالية مختلفة بالإضافة الى مشاكل تشغيلية التي تتمثل بعدم قدرتها في تلبية حاجات ورغبات المتعاملين مما أثر على مستوى أدائها المالي سلباً ويخفض مستوى الثقة بها من قبل المتعاملين. وجود تأثير معنوي موجب لإعادة الهيكلة المالية والتشغيلية مجتمعاً في تحسين الاداء المالي، حيث بلغت معامل التحديد (58.3%) وتستنتج الدراسة في ضوء ذلك بان تحسين الاداء المالي يستمد خواصها ومقوماتها من عملية اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية. وقدمت مقترحات منسجمة مع هذه الاستنتاجات نذكر أهمها، رفع رؤوس اموال لمصارف الحكومية التي لا تستوفي معدلات التكنولوجيا كفاية رأس المال بشكل متدرج من قبل وزارة المالية بما يعزز ملاءمتها وكفايتها ولتناسب حجم التمويل الذي تقوم تلك المصارف بمنحه ومع حجم ودائعها ولكي تستطيع

الصمود أمام المنافسة وزيادة الثقة بها، وزيادة الاستثمار في لوجيا المصرفية وتقديم خدمات متطورة تلبي حاجات ورغبات المتعاملين.

5-أميرة محمد محمدالمعناوي وآخرون، (2019)، بعنوان: إعادة الهيكلة كمدخل مقترح لتحسين الأداء المالي في البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من المنظور البيئي، مقال بمجلة علوم البيئة، المجلد السادس والأربعون، الجزء الأول، معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس.

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في إعادة الهيكلة المالية عن طريق إجراء التصحيح اللازم للهيكل الفنية و الإقتصادية والمالية على النحو الذي يمكن المؤسسات المالية من البقاء في دنيا الأعمال بل والاستمرار بنجاح وتحقيق عائد مناسب. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقدت توصلت الدراسة الى أن تعظيم الربحية بالبنك الزراعي المصري، وأن إعادة الهيكلة المالية تؤثر على تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، و أن إعادة الهيكلة تؤثر في القيود الرقابية والإدارية التي تفرضها القوانين على المؤسسات، كذلك وجود علاقة معنوية بين القرارات السياسية بالدولة ومدى كفاءة العمل في المؤسسات المالية ومنظومة الائتمان والتسويق.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

Hui Li, Qian-Xia Chen, Lu-Yao Hong, Qing Zhou, (2019) : Asset restructuring 6-performance prediction for failure firms, National Natural Science Foundation of China, Grant/Award Number: 71571167 Correction added on October 10, 2019, after first online publication: Article type updated to "Blind Peer Review.", Journal of Corporate Accounting & Finance, Volume30, Issue4.

(التنبؤ بأداء إعادة هيكلة الأصول للشركات الفاشلة، المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية في الصين، رقم المنحة/الجائزة: 71571167 تمت إضافة التصحيح في 10 أكتوبر 2019، بعد أول منشور على الإنترنت: تم تحديث نوع المقالة إلى "Blind Peer Review".، مجلة المحاسبة والمالية للشركات، المجلد 30، العدد 4.)

تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بأداء إعادة هيكلة الأصول للشركات العامة الفاشلة واختبار مدى فعالية الاستراتيجيات المختلفة لإعادة هيكلة الأصول باستخدام عشرة نماذج، بما في ذلك: النماذج المستقلة للتحليل التمييزي متعدد المتغيرات (MDA)، والانحدار اللوجستي (لوجيت)، والبروبيت، والحالة المنطق القائم (CBR)، آلة ناقل الدعم (SVM)، ومجموعاتها المعبأة. علاوة على ذلك، تقترح هذه الدراسة قاعدة معرفية

من خلال جمع العينات الإيجابية والسلبية وتستخدم طريقة المعاينة العشوائية لربط عينات النجاح مع عينات الفشل من أجل التركيز أكثر على عينات الفشل الحقيقية عند تشكيل مجموعة بيانات متوازنة. بعد عملية تصفية المتغيرات، تم تحديد عشر نسب مالية، تغطي جوانب سداد الديون، ومستوى المخاطر، والتطوير، والقدرات التشغيلية، على أنها تنبؤات فعالة بشكل كبير. تم التوصل إلى النتائج التجريبية التالية، وهي: (أ) اعتماد المزيد من وسائل إعادة هيكلة الأصول يؤدي إلى زيادة فرصة تحسين الأداء؛ (ب) يعد تحويل رأس المال، واستخلاص الأصول، وحياسة الأصول هي الوسائل الثلاث الأكثر استخدامًا، وتعد الطريقتان الأخيرتان من بين أكثر الوسائل كفاءة؛ (ج) بالمقارنة مع النماذج التسعة الأخرى، يتمتع SVM بأداء التنبؤ الأكثر توازنًا من حيث الدقة الإجمالية والنسبة الإيجابية الحقيقية والنسبة السلبية الحقيقية؛ و (د) التنبؤ بحدث فاشل لتحقيق تحسين الأداء من خلال إعادة هيكلة الأصول هو أكثر صعوبة من التنبؤ بحدث ناجح، والذي يحتاج إلى مزيد من التركيز مع أحدث النماذج.

7- SzeKee Koh, Robert B. Durand, Lele Dai, Millicent Chang, (2015): Financial distress: Lifecycle and corporate restructuring, Journal of Corporate Finance, Volume 33, The University of Western Australia Business School, Australia .

(سزي كي كوه، روبرت ب. دوراند، ليلي داي، ميليسنت تشانغ، (2015): الضائقة المالية: دورة الحياة وإعادة هيكلة الشركات، مجلة تمويل الشركات، المجلد 33، كلية إدارة الأعمال بجامعة غرب أستراليا، أستراليا).

تهدف الدراسة إلى دراسة الاستراتيجيات التي تختارها الشركات عند مواجهة ضائقة مالية وتقديم أدلة على أن هذه الاختيارات تتأثر بدورة حياة الشركة. ويتجلى هذا التأثير بشكل أكثر وضوحاً في اختيار استراتيجيات إعادة الهيكلة المالية مثل تخفيض أرباح الأسهم أو تغيير هيكل رأس المال. كما قامت أيضاً بفحص ما إذا كانت الطريقة التي تواجه بها الشركات الضائقة المالية تؤثر على احتمالية التعافي. ولقد وجدت الدراسة أن تقليل الاستثمار وتوزيعات الأرباح يرتبط بالانتعاش لجميع الشركات، ولكن هناك تأثير ضئيل لدورة الحياة.

8- Daniel Boos, Nikolaos Karampatsas, Wolfgang Garn, Lampros K. Stergioulas, (2023): Predicting corporate restructuring and financial distress in banks: The case of the Swiss banking industry, Asian Economic Journal

(دانييل بوس، نيكولوس كارامباتساس، وولفغانغ غارن، لامبروس ك. ستيرجيولاس، (2023): التنبؤ بإعادة هيكلة الشركات والضائقة المالية في البنوك: حالة الصناعة المصرفية السويسرية، المجلة الاقتصادية الآسيوية).

يميز هذه المقال نفسه عن الأدبيات الواسعة حول الإفلاس، وفشل البنوك، ونماذج التنبؤ بخروج البنوك من خلال تقديم معايير فئوية جديدة مستوحاة من المشهد المصرفي في سويسرا. تقوم الدراسة بتقييم البيانات من 274 بنكاً في سويسرا في الفترة من 2007 إلى 2017 باستخدام سجل النموذج الخطي المعمم والانحدارات اللوغاريتمية متعددة الحدود وفحص محددات إعادة هيكلة الشركات والضائقة المالية. وقد اكملت الدراسة نتائجها باختبار المتانة عبر إطار الاستدلال بايزي. فقد وجدت أن إجمالي الأصول وصافي هامش الفائدة يؤثران على خروج البنوك وعمليات الدمج والاستحواذ، وأن البنوك العاملة في منطقة زيورخ لديها احتمالية أكبر للخروج والتحول إلى أهداف للاستحواذ مقارنة بالبنوك العاملة في منطقة جنيف.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة

سنعرض في هذا الجدول التفصيلي أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في الاسطر السابقة.

الجدول (1-5) : يوضح اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
إيمان نايلي دودة	المنهج الوصفي، المنهج التحليلي.	- رسالة ماجستير تناولت الدراسة محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية -حالة مؤسستين جزائريتين -تمت الدراسة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. -تمت الدراسة سنة 2015/2014.

- أطروحة دكتوراه - تناولت الدراسة أهمية إعادة الهيكلة في دعم النمو للمؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية. -تمت الدراسة على مستوى كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة. - تمت الدراسة سنة 2019/2018	المنهج الوصفي التحليلي	الدراجي شعوة
-مذكرة ماجستير. -تناولت الدراسة أثر إعادة الهيكلة المالية على تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء لتعظيم الربحية في الشركات الصناعية. -تمت الدراسة على مستوى كلية التجارة والمحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس. -تمت الدراسة سنة 2011.	منهج تحليل المعطيات	محجوب، هالة إبراهيم مهدي عبدالله
- أطروحة دكتوراه -تناولت الدراسة دور إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الحكومية العراقية) تمت الدراسة على مستوى المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، العراق. -تمت الدراسة سنة 2015.	منهج تحليل المعطيات	محمد حسان، نوازاد زوبير

- مقال بمجلة علمية -تناولت الدراسة إعادة الهيكلة كمدخل مقترح لتحسين الأداء المالي في البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من المنظور البيئي. -تمت الدراسة على مستوى مجلة علوم البيئة، المجلد السادس والأربعون، الجزء الأول، معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس. -تمت الدراسة سنة 2019.	-تم إتباع منهج المقارنة	أميرة محمد محمد المعناوي وآخرون
- مقال بمجلة علمية -الدراسة باللغة الانجليزية -تناولت الدراسة التنبؤ بأداء إعادة هيكلة الأصول للشركات الفاشلة. -تمت الدراسة على مستوى مجلة المحاسبة والمالية للشركات، المجلد 30، العدد 4، المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية في الصين. -تمت الدراسة سنة 2019.	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي	Hui Li, Qian-Xia Chen, Lu- Yao Hong, Qing Zhou
- مقال بمجلة علمية. -الدراسة باللغة الانجليزية -تناولت الدراسة الضائقة المالية: دورة الحياة وإعادة هيكلة الشركات. تمت الدراسة على مستوى مجلة تمويل الشركات، المجلد 33، كلية إدارة الأعمال بجامعة غرب أستراليا.	تم استخدام منهج دراسة الحالة	SzeKee Ko h, Robert B. Durand, Lele Dai, Millicent C hang

-تمت الدراسة سنة 2015.		
- مذكرة ماجستير	منهج تحليل معطيات	<u>Daniel</u>
-دراسة باللغة الانجليزية		<u>Boos, Nikol</u>
- تناولت الدراسة التنبؤ بإعادة هيكلة الشركات والضائقة المالية في البنوك: حالة الصناعة المصرفية السويسرية.		<u>aos</u>
-تمت الدراسة على مستوى المجلة الاقتصادية الآسيوية.		<u>Karampatsas,</u>
-تمت الدراسة سنة 2023.		<u>Wolfgang</u>
		<u>Garn, Lampr</u>
		<u>os K.</u>
		<u>Stergioulas</u>

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

✓ تشخيص الدراسات السابقة و علاقتها بموضوع الدراسة

من خلال ما قمنا به من استعراض وتلخيص لبعض الدراسات السابقة تبين لنا أنها تشترك مع موضوع الدراسة، فهي تشكل لنا أساس للاستفادة أكثر و التوصل إلى نتائج البحث فالعلاقة تكمن في أن موضوعنا والدراسات السابقة تحول كلها حول هدف واحد ألا و هو الأهمية التي تكتسبها الهيكل المالي والفشل المالي وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو:

رغم استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وهي تعتبر امتداد لها من حيث التأطير النظري لمفاهيم الهيكل المالية والفشل المالي، لم تتعرض معظم الدراسات الى وضع طرق علاج الفشل المالي وفق إعادة الهيكلة المالية.

-ربطت بعض الدراسات الفشل المالي بمداخل أخرى ومتغيرات أخرى ولذا جاءت هذه الدراسة لتظفي منظورا لإظهار الجانب العملي لمتغيرين رئيسيين في مجال الدراسة، وتعد استكمالا لمسيرة البحث في مجال إعادة الهيكلة المالية من خلال تناول النقاط التالية:

-تحديد ماهية وأنواع الهيكل المالية واهدافها.. الخ وربطه بطرق علاج الفشل المالي.

-تناولت عدة دراسات المقابلة ومنهج تحليل المعطيات لدراسة لإمكانية استغلال ودور إعادة الهيكلة المالية بحيث كان له حظ كبير في حين أن الدراسة الحالية تناولت أداة القياس الاستبيان والمقابلة لمتغير الفشل المالي وفق عينة

الدراسة، بينما قدمت بعض الدراسات الشكل التطبيقي لإعادة الهيكلة المالية وبناء عليه تحاول الدراسة الحالية تقديم شكل تطبيقي ممنهج يعكس وبشكل أكبر الواقع وفق معلومات العينة المدروسة.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل توضيح مفهوم الفشل المالي، وإعادة الهيكلة والعلاقة بين إعادة الهيكلة في معالجة الفشل المالي في المؤسسة .

فمن خلال الدراسة ، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث المبحث الأول قسمناه إلى ثلاث مطالب ،المطلب الاول عرضنا فيه ماهية المعالجة الفشل المالي اسباب وأنواع الفشل المالي، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه الى مفهوم إعادة الهيكلة وأهميتها وأنوعها، وبالنسبة للمطلب الثالث فخصصناه إلى العلاقة أو دور إعادة الهيكلة في معالجة الفشل المالي .

أما الفصل الثاني فكان خاص بالدراسات السابقة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب ، المطلب الاول الدراسة العربية وتطرقنا بالتفصيل الى دراسات أما المطلب الثاني فكان خاصة بدراسات باللغة الأجنبية وبالنسبة الى المطلب الثالث فكان عبارة عن حوصلة الفرق بين دراستنا الحالية ومختلف الدراسات السابقة .

و سيتم في الفصل الثاني إسقاط ما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل بدارسة دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية .

الفصل الثاني:

دراسة حالة

المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه

الحضري في مدينة غرداية

تمهيد :

تم التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية المتعلقة بكل من إعادة الهيكلة المالية و معالجة الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذا الأدبيات التطبيقية التي تناولت بشكل مباشر موضوع الدراسة، نحاول في هذا الفصل دراسة دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، سنقوم باختبار العلاقة بين إعادة الهيكلة المالية معالجة الفشل المالي للمؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية،

نهدف من خلال هذا الفصل تقديم لمحة عن المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية خلال فترة الدراسة في المبحث الأول، بينما سنتناول في المبحث الثاني اختبار دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي في المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية من سنة 2020 الى 2022.

المبحث الاول: تعريف المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية

المطلب الاول : معلومات عامة حول المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية

التسمية

المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.

الموقع

شمالي غرب مدينة غرداية بمنطقة النشاطات بوهراوة على واجهة الطريق الوطني رقم 01 تبعد عن مقر البلدية بمسافة 06 كلم.

تاريخ الإنشاء

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 169/ 09 المؤرخ في 2009/05/02 المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 92/10 المؤرخ في 2010/03/14 المتعلق بإنشاء مؤسسات عمومية للنقل الحضري وشبه الحضري، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للقواعد الإدارية في علاقتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير.
بداية النشاط:

2010/07/08

ملكية المقر:

تابع للمؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.
المساحة الإجمالية:

30443 م^2

المساحة المبنية والمغطاة:

4570 م^2

معلومات عامة عن الشركة:

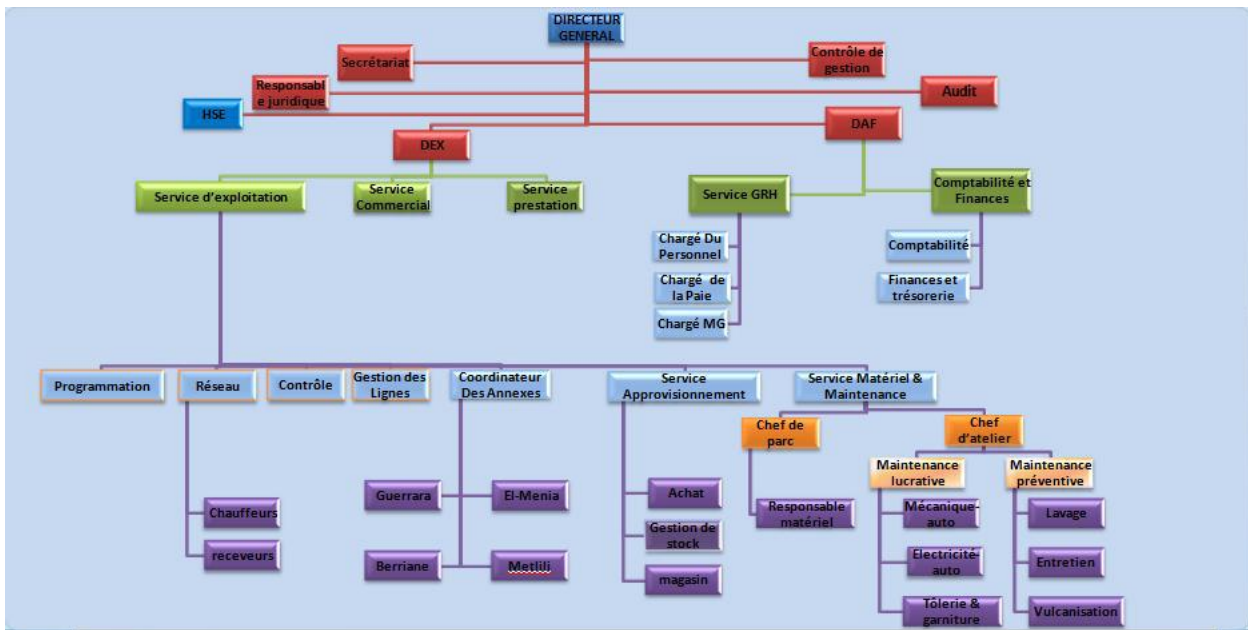
• رقم التسجيل : B086312210

• تاريخ التسجيل : 2010/03/09

الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

- تاريخ التعديل : 2022/04/14
- الاسم التجاري/السبب الاجتماعي : المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية
- (رقم التعريف الإحصائي) : NIS001047010001668
- (رقم التعريف الضريبي) : NIF00104708631222700000
- الجنسية : جزائرية
- الشكل القانوني : المؤسسة العمومية الصناعية و التجارية

الشكل (1-2): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر : مؤسسة العمومية النقل الحضري والشبه الحضري لولاية غرداية

ممتلكات المؤسسة:

جناح إداري:

- ✓ مكتب المدير العام + الأمانة
- ✓ مكتب
- ✓ قاعة اجتماعات.

جناح اجتماعي:

- ✓ مكتب على النادي
- ✓ مكتب الوقاية والأمن.

جناح صحي:

← المستودعات وتنقسم إلى 03 مستودعات:

- 1- خاص باستقبال الحافلات للمعاينة.
 - 2- خاص بالصيانة (غسل وتشحيم) ومتوي على المخزن الرئيسي للمؤسسة.
 - 3- خاص بورشات الميكانيك، الدهن وإصلاح العجلات.
- ✓ المخزن.

وكالة تجارية:

تقع بشارع ديدوش مراد بوسط مدينة غرداية بمساحة تقدر بـ 273 م² مبنية وغير مستغلة في انتظار إتمام الإجراءات الإدارية على مستوى مديرية أملاك الدولة المتعلقة بتحويل الملكية، كما تتطلب أشغال إعادة تأهيل قبل فتحها للاستغلال.

حظيرة المؤسسة:

✓ 39 حافلة من نوع. SNVI 10016

انطلقت المؤسسة بتاريخ 2010/07/08 بـ 10 حافلات

✓ في سنة 2012 دعمت 05 حافلات جديدة.

✓ في سنة 2013 دعمت 05 حافلات جديدة

✓ في سنة 2015 دعمت 03 حافلات جديدة.

✓ في سنة 2016 دعمت 02 حافلتين مخصصة للملحقة المنيعة بعد ارتقاء مدينة المنيعة إلى ولاية

منتدبة.

✓ في سنة 2023 و 2024 استفادت من 14 حافلة وهذا في إطار البرنامج الاستعجالي لولاية غرداية

المخصص أساسا لدعم قطاع النقل.

✓ سيارة نفعية من نوع نيسان - رقم التسجيل. 000-777-311-47

✓ سيارة سياحية من نوع طويوتا - رقم التسجيل. 04151-112-47

الملحقات التابعة:

وتشتمل المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية على أربعة (04) ملحقات في كل

من بلديات :متليلي، بريان، القرارة، بحظيرة تقدر بـ 16 حافلة موزعة النحو التالي:

ملحقة القرارة:

الموقع:

يقع المقر على مستوى حظيرة البلدية أما مكتب التسيير فيقع في المكتبة البلدية وسط مدينة القرارة.

بداية النشاط:

.بتاريخ 10 جانفي 2017

عدد الحافلات:

03

عدد الخطوط:

03

ملحقة متليلي:

الموقع:

يقع المقر على مستوى حظيرة البلدية.

بداية النشاط:

.بتاريخ 10 جانفي 2017

عدد الحافلات:

03

عدد الخطوط:

03

ملحقة بريان:

الموقع:

يقع المقر على مستوى حظيرة البلدية أما مكتب التسيير فيتواجد على مستوى مقر البلدية.

بداية النشاط:

.بتاريخ 10 جانفي 2017

عدد الحافلات:

03

عدد الخطوط:

03

مصلحة الصيانة والاستغلال

مصلحة الصيانة :تلعب دورا مهما في مؤسسة النقل إذ هدفها هو الحفاظ على السير الحسن

للحافلات من خلال متابعة الأضرار التي تلحق بالحافلات أثناء فترات التشغيل.

مصلحة الاستغلال : تلعب مصلحة الاستغلال دورا مهما في عملية تسيير الخطوط الحضرية . حيث تهدف مصلحة الصيانة والاستغلال إلى : التنظيم التقني للشبكة الحضرية، ووضع تصاميم لأماكن تقديم الخدمة، وتحديد الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء الخدمة، والتنفيذ المحكم للخدمة، وتحقيق فعالية في أداء الخدمة من خلال التحكم في الموارد، وتسيير حظيرة الحافلات وذلك بالمتابعة الدورية لها من طرف عمال الصيانة، وإصلاحها في حالة حدوث أي عطب، وأيضا تسيير مواقف عمل السائقين والقابضين والمنظمين والمراقبين.

المطلب الثاني : تقديم عينة الدراسة

1- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية المتمثلة في الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2022، والتي تعتبر فترة كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة لـ " إعادة الهيكلة المالية " على المتغير التابع لـ "ال فشل المالي"، أما فيما يخص الحدود المكانية فقد وقع اختيارنا على المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.

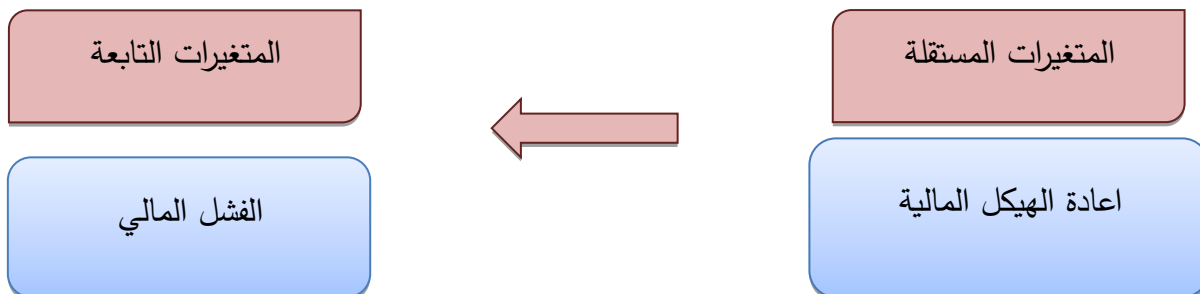
2- مصادر البيانات

لدراسة ومعرفة دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي في المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية ، قمنا بجمع البيانات المتعلقة من خلال التقارير الإحصائية السنوية التي يمكن الاطلاع من المؤسسة مكتب المحاسبة ، إضافة إلى التقارير السنوية المتوفرة التي تغطي فترة الدراسة الممتدة من 2020 إلى غاية 2022، ، أما فيما يخص البيانات التي تمكنا من أخذ صورة عن أبرز وأهم ما حدث ويحدث في المجال العلمي للدراسة فقد اعتمدنا على كل من الكتب، الدراسات السابقة، المجلات وغيرها من المراجع التي تناولت موضوع الدراسة والتي نراها حسب منظورنا أن من شأنها المساهمة في تحديد الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات.

3- متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في :

الشكل رقم (2-2): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

نموذج ألتمان Altman Model

تم تطوير هذه النموذج في عام 1986 والذي يقيس التنبؤ بالتعثر المالي بهدف تطوير توقع حول استمرارية

$$Z = 1.2 x1 + 1.4 x2 + 3.3x3 + .6 x4 + 1.0 x5$$

حيث أن:

X1 = رأس المال العامل ÷ مجموع الاصول الملموسة.

X2 = الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الاصول الملموسة.

X3 = الارباح قبل الفوائد والضريبة ÷ مجموع الاصول الملموسة.

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين ÷ اجمالي المطلوبات.

X5 = صافي المبيعات ÷ مجموع الاصول الملموسة.

تعتبر Z مؤشرا على الفشل المالي. كلما كانت قيمة Z موجبة، كلما كان المركز المالي للمنشأة أفضل وأفضل (هالا، 2004). ويتم تصنيف التعثر المالي حسب هذا النموذج لقيمة Z الى ثلاثة اصناف.

- إذا كانت قيمة Z أكبر من 2.7 فإن أداء المنشأة جيد، ولن تتعثر.
- إذا كانت قيمة Z أقل من 2.7 واكبر من 1.8، يصعب تحديد وضع المنشأة وهناك حاجة الى تحليل أعمق، بحيث يكون وضع الشركة مشكوك فيه.
- إذا كانت قيمة Z أقل من 1.8، فإن وضع المنشأة صعب جدا وسوف تفلس في أي لحظة وتكون احتمالية التعثر عالية جداً.

يستخدم نموذج التمان كأداة لتقييم الاستثمارات، لأنه يساعد المستثمرين في معرفة وضع المركز المالي الصحيح الخاص بالمنشأة. حيث يحتوي النموذج على مجموعة من النسب ذات العلاقة ويعتمد على أسلوب تحليل التمايز المتعدد للفصل بين الشركات المتعثرة والشركات غير المتعثرة .

أثبت نموذج التمان قدرته الفعالة على التنبؤ بفشل تعثر الشركات من خلال الدراسات التي أجريت المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية

نموذج شيرود Sherrod Model

الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

ظهر هذا النموذج عام 1987 بهدف تقييم مخاطر الائتمان عند اعطاء القروض للمشاريع الاقتصادية، حيث يستخدم لتقييم استمرارية أنشطة البنوك في المدى الطويل، ويتمثل النموذج بالمعادلة التالية:

$$Z = 17 \times X1 + 9 \times X2 + 3.5 \times X3 + 20 \times X4 + 1.5 \times X5 + 0.1 \times X6$$

حيث أن

$$Z = \text{مؤشر الفشل}$$

$$X1 = \text{صافي راس المال العامل / إجمالي الأصول.}$$

$$X2 = \text{الأصول السائلة / إجمالي الأصول.}$$

$$X3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.}$$

$$X4 = \text{صافي الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / إجمالي الأصول.}$$

$$X5 = \text{إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.}$$

$$X6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.}$$

واستناداً الى معامل شيرود , Z تم تحديد درجة المخاطرة وتقسيمها إلى خمس فئات: كما يظهر في جدول :

جدول (1-2): جدول مقاييس Z حسب نموذج شيرود

الفئة	درجة الخطر للتعرض للفشل	قيمة Z الحاسمة
1	الشركة غير معرضة للخطر	$Z > 25$
2	احتمال قليل للتعرض	$20 < Z < 25$
3	يصعب التنبؤ	$5 < Z < 20$
4	الشركة معرضة للخطر	$5- < Z < 5$
5	معرضة بشكل كبير للخطر	$-5 > Z$

إن النماذج التي تستخدم للتنبؤ بالفشل المالي تتوافق فيما بينها من حيث استخدامها للنسب، ولكن تختلف عن بعضها بالأوزان التي تعطى لكل نسبة. ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة القطاعات المختلفة واختلاف

الظروف البيئية أيضاً. فقطاع المصارف مثلاً يُركز على حجم الإقراض وتحركات الأموال للمتعاملين معه، بينما يركز قطاع الصناعة على الأصول الثابتة التي تقوم بتصنيع المنتجات. بالتالي يجب على المحلل المالي أن يأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة أوزان النسب على القطاع الذي يرغب بتحليله لكي يتوصل الى النتيجة وهي معامل الافلاس (Z) ومن ثم إجراء الاختبار التحليلي لعناصر النسب الرئيسية ليتوصل الى نتيجة حاسمة بشأن الاستمرار أو الفشل أو الإفلاس.

تم تطبيق نموذج شيرود على المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية وايضا على القطاع العام الجزائري وقد نتج توصية من الدراستين على انه يجب تطبيق نموذج شيرود واعتماده كأداة من ادوات التحليل المالي ل يتم الكشف عن أي خطر له علاقة في التعثر، للحد من الوصول لمرحلة أكبر وهي الفشل المالي.

بعدما قمنا في المبحث السابق بالتعريف المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية وعرض اهم خصائصها وبعد تحديدنا لأهم متغيراتها، سنحاول في هذا المبحث عرض النتائج التطبيقية المتوصل إليها إضافة إلى تحليلها ومناقشتها، من أجل التحقق مما إذا كان إعادة هيكلة المالية دور في معالجة الفشل المالي في المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية.

المبحث الثاني: تقديم نتائج الدراسة وعرضها

بعد تحديد طريقة وأدوات الدراسة، نقوم فيما يلي بعرض نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها وكذا تحليلها ومناقشتها من أجل معرفة ما إذا كان إعادة هيكلة المالية دور في معالجة الفشل المالي في المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية ، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال المعلومات التي قُمنّا بجمعها وحسابها.

1- تحليل الحصيلة الدخل للمؤسسة

يعرض الجدول رقم (1-2) تحليل الحصيلة الدخل للمؤسسة لمتغيرات الدراسة ، وهذا من خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022 للبيانات السنوية.

الجدول رقم (2-2): تحليل الحصيلة الدخل للمؤسسة الدراسة للفترة 2019-2022

	2019	2020	2021	2022
المبيعات والمنتجات المرفقات (حجم التداول)	48 573 012,9	26 146 432,56	39 269 102,82	48 757 824,47
إنتاج التمرين	203 061 258,63	228 663 610,29	248 140 347	291 982 741,47
استهلاك عام	-31 243 355,46	-40 970 855,27	-48 458 562,26	-50 296 358,5
استهلاك خاص	71 262 340,76	64 764 773,41	52 360 798,6	62 659 429,15
نتيجة العمليات	-10 221 377,43	-6 864 682,38	28 518 761,26	20 320 776,86
إجمالي منتجات الأنشطة العادية	203 977 497,31	230 368 108,77	253 916 726,2	298 439 020,37
إجمالي رسوم الأنشطة العادية	-213 908 496,34	-237 220 161,15	-225 407 964,94	-272 648 611,19
النتيجة الصافية للتمرين	-9 930 999,03	-6 852 052,38	28 508 761,26	25 790 409,18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

من خلال ما تم عرضه في الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم الاعمال يتراوح بين أدنى قيمة والتي تمثل 26 146 432,56 وأعلى قيمة 48 757 824,47 خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول انخفاض كبير في رقم الاعمال سنة 2020 ثم ارتفاع يبعدها تدرجيا في سنة 2022 والتي تعتبر نسبة ضعيفة الأمر الذي يدل على الأداء السيء للمؤسسة وعدم قدرتها على استخدام أموال بالشكل المطلوب، وقد بلغ نتاج الصافي 9 930 999,03- وهذا خسائر في سنة 2019 و2020.

كما نلاحظ أيضا أن الاستهلاكات الوسيطة للمؤسسة بلغت أعلى قيمة لها عند سنة 2022 و- 50 296 358,5 أدنى قيمة بـ 31 243 355,46- سنة 2019 ، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن إجمالي عملية التشغيل بلغت 71 262 340,76 أكبر رقم خلال الـ 4 سنوات حيث ثم انخفاض سنة 2020 بلغ حوالي 64 764 773,41 والتي تعتبر نسبة مقبولة مقارنة بمتغيرات الدراسة الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود تغيرات و هيكلية في مؤسسة حيث انخفض تكلفة التشغيل سنة 2021 52 360 798,6، هذا وقد بلغ أدنى قيمة له خلال سنوات الاربعة.

الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

تراوح مؤشر الفرق بين الارادات و المصاريف لسنتين 2019 و 2020 بالسالب اي هناك خسائر كبير للمؤسسة 6 852 052,38- كأدنى قيمة، إضافة إلى ذلك فقد سجل أضعف رقم اعمال سنة 2020 بلغ حوالي 26 146 432,56 بعد سنة 2020 هناك تحول جذري في رقم الاعمال والارادات وتكاليف حيث حقق المؤسسة بعد هيكلية المالية قفزة نوعية سنة 2021 و 2022 بتحقيق ارباح بلغت 28 508 761,26 و 25 790 409,18 على التوالي مما يعني تحسن في خدمات وتقليل تكاليف التشغيلية وزيادة في رقم الاعمال.

2-تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

بعد قيامنا بتحليل الحصيلة الدخل للمؤسسة، ننتقل الآن لدراسة الميزانية العامة للمؤسسة وهذا ما سيتم عرضه في الجدول أدناه.

-تحليل خصوم المؤسسة:

الجدول رقم (2-3): تحليل الميزانية العامة للمؤسسة للفترة 2019-2022

	2019	2020	2021	2022
مجموع السلبيات غير المتداولة	870 738 682,72	870 738 682,72	870 738 682,72	991 632 693,17
(إجمالي الالتزامات المتداولة)	175 324 770,49	144 279 451,94	163 416 202,98	210 586 601,85
الالتزامات العامة	766 423 727	728 526 356,07	776 171 868,37	970 026 686,87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

من خلال ما تم عرضه في الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزانية العامة يتراوح بين أدنى قيمة والتي تمثل 766 423 727 وأعلى قيمة 970 026 686,87 خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع كبير في الميزانية العامة سنة 2019 ثم ارتفاع كبيرا الى سنة 2022 والتي تعتبر نسبة كبيرة الأمر الذي يدل على التكاليف الزائدة نظر لعدد الخطوط الجديدة للمؤسسة وعدم قدرتها على خفض الميزانية بالشكل المطلوب، راجع الى كم الحافلات المتوقفة .

كما نلاحظ أيضا أن مجموع الالتزام التغيرات المتداولة للمؤسسة بلغت أعلى قيمة لها عند سنة 2022 وهي 991 632 693,17 و 870 738 682,72 سنة 2019 ، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن إجمالي الالتزام غير المتداولة منتظمة ثم ارتفعت سنة 2022 التي تعتبر نسبة مقبولة مقارنة بمتغيرات الدراسة الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود تغيرات وهيكلية في مؤسسة حيث هناك خطوط جديدة وحافلات لتنشيط المداخل.

تراوح إجمالي الالتزامات المتداولة لسنتين 2019 و 2020 بالسالب اي هناك خسائر كبير للمؤسسة 144 279 451,94 كأدنى قيمة، إضافة إلى ذلك فقد سجل أكبر قيمة سنة 2022 بلغ حوالي 210 586 601,85 .

3- تحليل اصول المؤسسة

يعرض الجدول رقم (2-4) تحليل الحصيلة الميزانية للمؤسسة لمتغيرات الدراسة ، وهذا من خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022 للبيانات السنوية.

الجدول رقم (2-4): تحليل اصول الميزانية للمؤسسة الدراسة للفترة 2022-2019

	2019	2020	2021	2022
المجموع الكلي للأنشطة غير الجارية	106 073 680,11	39 359 201,34	17 487 394,03	104 677 574,93
المجموع الكلي للأنشطة الجارية	660 350 046,89	689 167 154,73	758 684 474,34	865 349 111,94
إجمالي النشاط العام	766 423 727	728 526 356,07	776 171 868,37	970 026 686,87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

من خلال ما تم عرضه في الجدول أعلاه نلاحظ أن اصول الميزانية يتراوح بين أدنى قيمة والتي تمثل 766 423 727 وأعلى قيمة 970 026 686,87 خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفع كبير في الميزانية العامة سنة 2019 ثم ارتفع كبير الى سنة 2022 والتي تعتبر نسبة كبيرة الأمر الذي يدل على التكاليف الزائدة نظر لعدد الخطوط الجديدة للمؤسسة وعدم قدرتها على خفض الميزانية بالشكل المطلوب، راجع الى كم الحافلات المتوقفة .

كما نلاحظ أيضا أن مجموع إجمالي الأصول غير المتداولة للمؤسسة بلغت أعلى قيمة لها عند سنة 2019 وهي 106 073 680,11 و 104 677 574,93 سنة 2022 ، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن اجمالي الأصول غير المتداولة نخفض من سنة 2019 الى سنة 2021 ثم ارتفع سنة 2022 التي تعتبر نسبة غير مقبولة مقارنة بمتغيرات الدراسة الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود تغيرات وهيكلية وتنظيم الخطوط في مؤسسة مما واجد تخفيض الاصول .

تراوح إجمالي الأصول المتداولة لسنتين 2019 و 2020 بالسالب اي هناك خسائر كبير للمؤسسة 660 350 046,89 كأدى قيمة، إضافة إلى ذلك فقد سجل أكبر قيمة سنة 2022 بلغ حوالي 865 349 111,94.

المطلب الثاني : اختبار الفرضيات

استخدمت الدراسة التحليل المالي الرأسي للبيانات المالية وذلك للوصول الى النسب المشمولة في نماذج التنبؤ (ألتمان وشيرود)، وكذلك لاحتساب معدل العائد للمؤسسة، والمتوسطات الحسابية له من خلال نوع الصناعة وسنوات التحليل. وذلك لمقارنته مع النسب المستخرجة من النماذج لجميع سنوات التحليل. وقد تمت المقارنة بناء على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بسنتين.

أولاً: نموذج ألتمان

1. تنبؤ نموذج ألتمان في العام 2020 مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2019:

جدول (2-5): تنبؤ ألتمان عام 2020

المؤسسة	تنبؤ ألتمان (2020)	وصف التنبؤ	EPS (2019)	المتوسط	النتيجة الفعلية	القدرة على التنبؤ
المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري	4.239	تنجح	0.40413	0.2063	ناجحة	فعالة
نتيجة قدرة النموذج على التنبؤ بالوضع المالي						
45.2%						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

نلاحظ من الجدول (2-5) أن قدرة نموذج ألتمان على التنبؤ بالوضع المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية في 2020، اعتمادا على بيانات العام 2019، قد بلغت 45.2 في المائة، وهي نسبة متوسطة. حيث نجح النموذج في التنبؤ بالحالة المالية المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية .

2. تنبؤ نموذج ألتمان في العام 2021 مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2020:

الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

جدول (2-6): تنبؤ ألتمان في 2021

المؤسسة	تنبؤ ألتمان (2021)	وصف التنبؤ	EPS (2020)	المتوسط	النتيجة الفعلية	القدرة على التنبؤ
المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري	4.693	تنجح	0.29778	0.2063	ناجحة	فعالة
نتيجة قدرة النموذج على التنبؤ بالوضع المالي						
%63.64						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

يظهر الجدول (2-6) أن قدرة نموذج ألتمان على التنبؤ بالوضع المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية للعام 2018 منذ العام 2016 كانت مرتفعة حيث بلغت %63.64. أما بالنسبة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية عند حساب القدرة التنبؤية لنموذج التمان على مستوى المؤسسة بعد الهيكل المالية.

3. تنبؤ نموذج ألتمان في العام 2022 مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2021:

جدول (2-7): تنبؤ ألتمان في عام 2022

المؤسسة	تنبؤ ألتمان (2022)	وصف التنبؤ	EPS (2021)	المتوسط	النتيجة الفعلية	القدرة على التنبؤ
المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري	10.042	تنجح	0.3545	0.2063	ناجحة	فعالة
نتيجة قدرة النموذج على التنبؤ بالوضع المالي						
%77.78						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

إذا نظرنا الى النتائج الظاهرة في الجدول (2-7)، نلاحظ أن قدرة نموذج ألتمان على التنبؤ بالوضع المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية للعام 2022 منذ العام 2021 كانت مرتفعة بنسبة كبيرة جداً تصل إلى %77.78، وفي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية والقدرة العامة للنموذج على التنبؤ وصلت إلى %77.78 وتعتبر نسبة جيدة ومناسبة.

الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

مما سبق نلاحظ أن قدرة ودقة نموذج ألتمان على التنبؤ بالفشل المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية كانت مرتفعة للسنوات 2020، 2021، 2022 بالاعتماد على بيانات 2019، والتي بلغت على التوالي (72.7%، 63.64%، 77.78%). ويبلغ المتوسط الحسابي لهذه النسب 71.37% والتي تمثل النسبة العامة لمدى قدرة ودقة نموذج ألتمان في التنبؤ بشكل صحيح بالوضع المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية.

. ثانياً: نموذج شيرود

1. تنبؤ نموذج شيرود في العام 2020 مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2019:

جدول (2-8): تنبؤ شيرود في عام 2020

المؤسسة	تنبؤ شيرود (2020)	وصف التنبؤ	EPS (2019)	المتوسط	النتيجة الفعلية	القدرة على التنبؤ
المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري	26.769	تنجح	0.40413	0.2063	ناجحة	فعالة
نتيجة قدرة النموذج على التنبؤ بالوضع المالي						
55.36%						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

نلاحظ من الجدول أعلاه قدرة نموذج شيرود على التنبؤ بشكل دقيق وكامل لجميع شركات قطاع الصناعة على اختلاف أنواعها حيث وصلت نسبة دقة التنبؤ إلى 55.36%.

تنبؤ نموذج شيرود في عام 2021 مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2020:

جدول (2-9): تنبؤ شيرود في عام 2021

المؤسسة	تنبؤ شيرود (2021)	وصف التنبؤ	EPS (2020)	المتوسط للصناعة	النتيجة الفعلية	القدرة على التنبؤ
المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري	28.706	تنجح	0.29778	0.2063	ناجحة	فعالة
نتيجة قدرة النموذج على التنبؤ بالوضع المالي						
64.9%						

الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

يبين الجدول 2-9، أن نسبة دقة وفعالية تنبؤ نموذج شيروود في عام 2021 للعام 2020 وصلت إلى 64.9%، حيث نجح النموذج في التنبؤ بالوضع المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري.

3. تنبؤ نموذج شيروود في عام 2022 مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2021:

جدول (2-10): تنبؤ شيروود في عام 2022

المؤسسة	تنبؤ شيروود (2022)	وصف التنبؤ	EPS (2021)	المتوسط للصناعة	النتيجة الفعلية	القدرة على التنبؤ
المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري	44.586	تنجح	0.3545	0.2063	ناجحة	فعالة
نتيجة قدرة النموذج على التنبؤ بالوضع المالي						
46.3%						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

يبين الجدول (2-10) أن نسبة تنبؤ شيروود بفشل المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في العام 2022 استنادا الى بيانات 2021 قد بلغت 46.3%، وهذا يدل على قوة وقدرة نموذج شيروود على التنبؤ.

1-تحليل مؤشر ROE

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية مالية إيجابية خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن كل وحدة دينار مستثمر من الأموال الخاصة تحقق للوحدة ربحا صافي يقدر بـ: 10% سنة 2019، لتشهد هذه النسبة ارتفاعا خلال الفترة 2021-2022 راجع الى تحسن نتائج المؤسسة.

الجدول رقم (2-11): نتائج حساب للمتغير ROE

سنة	2019	2020	2021	2022
متغير ROE	0.105	0.213	0.269	0.263

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

2- تحليل مؤشر ROA

ظهرت نتائجها ايجابية طيلة فترة الدراسة، وارتفعت هذه النسبة خلال الفترة 2021- 2022 وذلك يعود إلى النتائج المحققة ، في دلالة على مساهمة الاصول الاقتصادية في خلق نتيجة إيجابية للمؤسسة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (2-12): نتائج حساب للمتغير ROA

سنة	2019	2020	2021	2022
متغير ROE	0,125	0,294	0,356	0,313

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Excel2010

- **أسباب التعثر المالي في المؤسسة:**
 - كون المؤسسة ذات طابع اجتماعي أكثر من اقتصادي، قامت الدولة بتقنين الاسعار في تذكرتين و هي مداخيل لا تكفي لتغطية مصاريف المؤسسة.
 - نقص التمويل و عدم وجود السيولة منه عدم القدرة على دفع اجور العمال.
 - محدودية المؤسسة في الموارد مما يجعل الدولة تغطي هذا العجز بتقديم الاعانات لتغطية المصاريف .
- **حلول لإعادة هيكلة المؤسسة:**
 - استحداث نظام الدفع المسبق او الدفع الآلي داخل الحافلات .
 - تثبيت جهاز المراقبة و المتابعة عن بعد و استغلالها لأجل تحسين خدمات التي تقدمها المؤسسة
 - إنشاء مصادر القيمة المضافة خصوصا حظيرة السيارات داخل المؤسسة و تقديم خدمات الاصلاح و الصيانة.
 - إعادة تأهيل الوكالة التجارية و استغلال شبائيكها.
- **المشاريع الحالية :**
 - خدمة النقل الليلية بين المحطة البرية الجديدة و مدينة غرداية .
 - بحث مشروع اعادة النظر الجذري لخطوط لمواقف النقل الحضري و الشبه حضري بالولاية.
 - اعادة بحث حظيرة المؤسسة باصلاح الحافلات و دخولها حيز الخدمة .
- **المشاريع المقترحة :**

- اللقاء بوالي الولاية و طلبنا لقطعة ارضية بمدينة القارة من اجل تركيز مشاريع لتستفيد منها المؤسسة و استكمال مشروع مرآب للصيانة و ربطه بمشروع انشاء وكالة تقنية لمراقبة السيارات بالمدينة مما يخلق منطقة نشاط تعود بالربح على المؤسسة .
- اطلاق مشاريع بمقر المؤسسة منها مدرسة لتعليم السياقة و غيرها لتعود بالربح و المداخل لصالحها.
- توسيع نشاط المؤسسة من نقل الاشخاص الى نقل العمال و الطلبة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما هو دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية؟- دراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري غرداية . حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة الحالة. إذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الاطار المنهجي للدراسة ومناقشة النتائج ، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى طرق وأدوات الدراسة، إذ تم إظهار مجتمع و عينة الدراسة، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات لتحقيق أغراض الدراسة، و ذلك باستخدام المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما أنه توصلنا إلى إثبات بعض الفرضيات ، و هذا بالاعتماد على نتائج تحليل الميزانية والدخل والاصول ،الذي تمّ تحليله بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS، إذ تمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون للتحقق من وجود العلاقة ، وهذه الاختبارات تم التوصل من خلالها إلى التأكد من صحة فرضيات الدراسة، فخلصت الدراسة بالوصول إلى نتائج و توصيات يمكن الاعتماد عليها في دراسات لاحقة.

خاتمة

لقد مرت المؤسسة الجزائرية بعدة مراحل جعلتها تنقل من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق، حيث طبقت في المرحلة الاولى بإعادة الهيكلة العضوية والمالية لمعالجة النقائص إلا وان الملاحظ انها لم تأتي بالنتائج المتوقعة، فطبقت الجزائر اصلاحات أخرى تمثلت في سياسة استقلالية المؤسسات العامة

تواجه المنظمات الإدارية في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب العديد من التغيرات الخارجية التي تؤدي بدورها إلى تغيرات داخلية في المنظمة. لذا ينبغي على هذه المنظمات توفير الوسائل الملائمة والمناسبة للتكيف مع هذه المتغيرات والتحديات، بل وتوجيهها بما يحقق أهدافها وأهداف العاملين بها.

وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لتحاول معرفة دراسة دور اعادة الهيكلة في معالجة الفشل المالي حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية من خلال معرفة مدى فائدة اعادة الهيكلة في المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية

من خلال عرض وتحليل إجابات العينة حول: بدراسة: دور اعادة الهيكلة في معالجة الفشل المالي حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- تعاني المؤسسة الاقتصادية من عدة مشاكل على مستوى مختلف وظائفها ، كلها تؤدي إلى تدهور الوضعية المالية للمؤسسة يعتبر التشخيص أداة فعالة في تحديد وضعية المؤسسة الاقتصادية".
- إعادة الهيكلة المالية هي مختلف الإجراءات والتدابير المالية المتخذة من قبل المؤسسة الاقتصادية بهدف معالجة الفشل المالي
- تطبيق إجراءات كل من إعادة الهيكلة البشرية والتشغيلية كفيلة بتعديل الهيكلة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية وتحسينها دون اللجوء إلى إجراءات تتعلق بإعادة الهيكلة المالية؛
- فعالية إجراءات إعادة الهيكلة المالية ترتبط بمعرفة الأسباب الحقيقية لتدهور المؤسسة ومن ثم اختيار الأداة والسياسة الفعالة لتحسين وضعية المؤسسة العمومية الاقتصادية وضمان استمرارها؛
- تعتبر تغيرات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة الاقتصادية أهم الدوافع التي تقود المؤسسة إلى اللجوء لإجراءات إعادة الهيكلة المالية؛

التوصيات

— عقد دورات تدريبية تختص اعادة الهيكلة وتطوير المعلومات والمعطيات ونقل وتبادل واكتساب الخبرات مع المتخصصين؛

— تنمية أساليب العمل داخل المؤسسة من خلال اعادة الهيكلة فعالة لمعالجة المشاكل المالية في المؤسسة ؛

- زيادة مستوى الوعي بأهمية معالجة الفشل المالي لدى العاملين في المؤسسة ، وذلك من خلال إجراء العديد من الحلقات والندوات والدورات التدريبية لتوضيح أهمية تحسين الأداء وتطوير المؤسسة.
- التركيز على سياسات الداخلة من اجل تفادي الخسائر التي تؤدي الى الفشل المالي في المؤسسة العمومية.

آفاق الدراسة

أهم المواضيع التي نقترحها لطلبة العلم للدراسة في المستقبل

- تأثير اعادة الهيكلة في تنافسية المؤسسة ؛
- دوراعادة الهيكلة في اتخاذ القرارات ؛
- دور تنبؤ بالفشل المالي كمؤشر لفعالية الاداء في مؤسسة الجزائرية

قائمة المصادر

والمراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- أبو نصار، محمد و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 2- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة ، 1994.
- 3- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، عمان، 2013.
- 4- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط 1، دار المسيرة للنشر ، عمان، 2012.
- 5- عبد الحليم و آخرون ، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن، 2006.
- 6- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 7- كمال سرور، استراتيجية الإدارة المالية وتحديات السياسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة عين شمس، مصر، 1997.
- 8- لطفي، أمين السيد أحمد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 9- محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة الظاهرة.... الأسباب.....العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
- 10- محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، 1993.
- 11- محمد كمال خليل الحماوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 12- نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.
- 13- نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات-التشخيص-التنبؤ-العلاج-كلية التجارة، جامعة عين الشمس، د.س.
- 14- هشام فضلي، الاستثمار الجماعي في الحقوق الآجلة - التوريق ، - دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2004.

المذكرات و الرسائل:

- 1- أسماء صويلح نوال حجيج. التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Z-SCORE، دراسة حالة بعض عملاء بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيكل(48)-مذكرة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيكل، 2016/2015.
- 2- إمان نايلي دواودة، محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية- حالة مؤسستين جزائريتين -مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
- 3- أمين عبد القادر عليواش، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.
- 4- أمينة شبيخ، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي - حالة الجزائر، - مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998/1999.
- 5- بوطبة صبرينة، محاولة اختيار الأسلوب الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021/2020.
- 6- جهاد حمدي، إسماعيل مطر، " نموذج مقترح للتنبؤ بتبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
- 7- خير الدين قريشي، " دور المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في التنبؤ بخطر الإفلاس"، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و جباية، جامعة ورقلة، 2012.
- 8- سفيان زباني، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- 9- سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015.
- 10- الشريف ريجان، " الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015.
- 11- عماري سليم ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

- 12- محمد، نجم الدين إبراهيم حسن، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا، 2014.
- 13- مصطفى بوبكر، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة، 1995-2006 مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009/2010.
- 14- موسى بخيت، طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية، رسالة ماجستير في جامعة محمد بوترة، 2011.
- 15- هلا بسام عبد اهلل الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003/2004.

المجلات :

- 1- اثير عباس عبادي، رياض مزهر عبده، اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي: **Springate, Sherrod**، دراسة تطبيقية في مصرف بغداد، مجلة المنصور، العدد 66، بغداد، 2022.
- 2- أمين عبد الجليل سعيد ، دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، مجلة بيت المشورة، العدد15، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2021.
- 3- رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، العدد5، 2015.
- 4- سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، الموصل، العدد1، 2010.
- 5- كامل دريد ال شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010.
- 6- يوسف احمد هاشم احمد، النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، كلية العلوم الإدارية بجامعة ام درمان الإسلامية، السودان، العدد1.

موقع الكتروني

- 1- محمد صالح المنجد، الأزمة المالية وتسريح الموظفين، متوفر على الموقع
- 2- نيروز ابراهيم، طالبة ماجستير في الإدارة المالية، بحث حول إعادة الهيكلة المالية، شبكة المحاسبين العرب، على موقع الإنترنت www.acc4arab.com.
- 3- فالح خلف الربيعي، عملية توريق الأصول كوسيلة لتسوية الديون المصرفية المتعثرة في العراق، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية على موقع الإنترنت org.ahewar.www العدد 2285، الصادر في 2008/05/18.

http://www.aleqt.com/2009/04/25/article_220640.html visité : 21:29, 21/04/2024.

ثانيا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

Les livres :

- 1- Éric SEVERIN, La renégociation financière des entreprises en difficulté, Revue française de gestion, Lavoisier, Paris, Aout/Septembre 2006, N°11.6
- 2- Jean BRILMAN, Gestion de crise et redressement d'entreprises, édition HOMMESET TECHNIQUES, Paris.
- 3- José ALLOUCHE et Janine FREICHE, Op.cit, 2007, P: 14.
- 4- W. Beaver, Financial ratios as predictors of failure, journal of accounting research, vol 4, empirical research in accounting: selected studies, 1966.

الملاحق

الملحق رقم 01 : COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

SOCIETE **EXERCICE**
ACTIVITE 2020
ADRESSE **SOCIETE** EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET
SUBURBAIN DE GHARDAIA
ADRESSE **ACTIVITE** TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)
ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE
GHARDAIA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
--

N° Comptes	Désignation des Comptes	2020	2019
70	Ventes et produit annexes (Chiffre d'affaires)	26 146 432,56	48 573 012,9
72	Productions stockée et déstockée (Variation stocks produits finis et en cours)	0	0
73	Production immobilisée	0	0
74	Subventions d'exploitation	202 517 177,73	154 488 245,73
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		228 663 610,29	203 061 258,63
60	Achats consommés	-32 476 967,1	-23 871 225,85
61/62	Services extérieurs et autre consommations	-8 493 888,17	-7 372 129,61
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-40 970 855,27	-31 243 355,46
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		187 692 755,02	171 817 903,17
63	Charges du personnel	-120 897 042,08	-98 836 838,68
64	Impôts, taxes versements assimilés	-2 030 939,53	-1 718 723,73
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		64 764 773,41	71 262 340,76
75	Autres produits opérationnels	1 681 868,48	615 860,28
65	Autres charges opérationnelles	-10 000	-1 072 844,16
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-73 301 324,27	-81 026 734,31
78	Reprises sur pertes de valeur de provisions	0	0
V-RESULTAT OPERATIONNEL		-6 864 682,38	-10 221 377,43
76	Produits financiers	22 630	300 378,4
66	Charges financières	0	0
VI-RESULTAT FINANCIER		22 630	300 378,4
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (5+6)		-6 842 052,38	-9 920 999,03
695+	Impôts exigibles sur resultats ordinaires	-10 000	-10 000
692+	Impôts différés (Variations) sur resultats ordinaires	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		230 368 108,77	203 977 497,31
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-237 220 161,15	-213 908 496,34
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-6 852 052,38	-9 930 999,03

77	Eléments extraordinaires (produits)	0	0
67	Eléments extraordinaires (charges)	0	0
IX-RESULTATS EXTRAORDINAIRE		0	0
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-6 852 052,38	-9 930 999,03

EXERCICE

2021

**SOCIETE
ACTIVITE**

ADRESSE **ACTIVITE** TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)
ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE
GHARDAIA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
--

N° Comptes	Désignation des Comptes	2021	2020
70	Ventes et produit annexes (Chiffre d'affaires)	39 269 102,82	26 146 432,56
72	Productions stockée et déstockée (Variation stocks produits finis et en cours)	0	0
73	Production immobilisée	0	0
74	Subventions d'exploitation	208 871 244,18	202 517 177,73
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		248 140 347	228 663 610,29
60	Achats consommés	-38 688 405,27	-32 476 967,1
61/62	Services extérieurs et autre consommations	-9 770 156,99	-8 493 888,17
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-48 458 562,26	-40 970 855,27
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		199 681 784,74	187 692 755,02
63	Charges du personnel	-145 540 811,94	-120 897 042,08
64	Impôts, taxes versements assimilés	-1 780 174,2	-2 030 939,53
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		52 360 798,6	64 764 773,41
75	Autres produits opérationnels	5 776 379,2	1 681 868,48
65	Autres charges opérationnelles	-254 815,23	-10 000
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-29 363 601,31	-73 301 324,27
78	Reprises sur pertes de valeur de provisions	0	0
V-RESULTAT OPERATIONNEL		28 518 761,26	-6 864 682,38
76	Produits financiers	0	22 630
66	Charges financières	0	0
VI-RESULTAT FINANCIER		0	22 630
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (5+6)		28 518 761,26	-6 842 052,38
695+	Impôts exigibles sur resultats ordinaires	-10 000	-10 000
692+	Impôts différés (Variations) sur resultats ordinaires	0	0

TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		253 916 726,2	230 368 108,77
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-225 407 964,94	-237 220 161,15
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 508 761,26	-6 852 052,38
77	Eléments extraordinaires (produits)	0	0
67	Eléments extraordinaires (charges)	0	0

EXERCICE

2022

SOCIETE**ACTIVITE**

SOCIETE EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET
SUBURBAIN DE GHARDAIA

ADRESSE

ACTIVITE TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)

ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE
GHARDAIA

**COMPTE DE RESULTAT PAR
NATURE**

N° Comptes	Désignation des Comptes	2022	2021
70	Ventes et produit annexes (Chiffre d'affaires)	48 757 824,47	39 269 102,82
72	Productions stockée et déstockée (Variation stocks produits finis et en cours)	0	0
73	Production immobilisée	0	0
74	Subventions d'exploitation	243 224 917	208 871 244,18
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		291 982 741,47	248 140 347
60	Achats consommés	-41 384 758,65	-38 688 405,27
61/62	Services extérieurs et autre consommations	-8 911 599,85	-9 770 156,99
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-50 296 358,5	-48 458 562,26
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		241 686 382,97	199 681 784,74
63	Charges du personnel	-174 837 053,24	-145 540 811,94
64	Impôts, taxes versements assimilés	-4 189 900,58	-1 780 174,2
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		62 659 429,15	52 360 798,6
75	Autres produits opérationnels	976 646,58	5 776 379,2
65	Autres charges opérationnelles	-1 106 299,27	-254 815,23
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-42 208 999,6	-29 363 601,31
78	Reprises sur pertes de valeur de provisions	0	0
V-RESULTAT OPERATIONNEL		20 320 776,86	28 518 761,26
76	Produits financiers	0	0
66	Charges financières	0	0
VI-RESULTAT FINANCIER		0	0
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (5+6)		20 320 776,86	28 518 761,26
695+	Impôts exigibles sur resultats ordinaires	-10 000	-10 000
692+	Impôts différés (Variations) sur resultats ordinaires	5 479 632,32	0

TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		298 439 020,37	253 916 726,2
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-272 648 611,19	-225 407 964,94
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		25 790 409,18	28 508 761,26
77	Eléments extraordinaires (produits)	0	0
67	Eléments extraordinaires (charges)	0	0
IX-RESULTATS EXTRAORDINAIRE		0	0
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		25 790 409,18	28 508 761,26

BILAN PASSIF : 02 الملحق رقم**EXERCICE**

2020

SOCIETE EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN
DE GHARDAIA

ACTIVITE TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)

ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE GHARDAIA

BILAN PASSIF

N° Comptes	Passifs	2020	2019
1	CAPITAUX PROPRES	0	0
101	Capital émis(capital social ou fons de dotation, ou fonds d'exploitation)	0	0
109	Capital non appelé	0	0
104+	Primes et réserves	0	0
105	Ecarts de réévaluation	0	0
107	Ecart d'équivalence	0	0
12	Résultats net – part du groupe	-6 852 052,38	-9 930 999,03
11	Autres capitaux propres (Report à nouveau)	-279 639 726,21	-269 708 727,18
PSC	Part de la société consolidante	0	0
PM	Part des minoritaires	0	0
TOTAL1		-286 491 778,59	-279 639 726,21
1+	PASSIFS NON COURANTS	0	0
16+	Emprunts et dettes financières	512 995 697,25	512 995 697,25
134+	Impôts (différés et provisionnés)	0	0
229	Autres dettes non courantes (Droits du concédant)	0	0
15+	Provisions et produits comptabilisés d'avance	357 742 985,47	357 742 985,47
TOTAL2 (TOTAL PASSIFS NON COURANTS)		870 738 682,72	870 738 682,72
4+	PASSIF COURANTS(CAPITAUX COURANT)	0	0
40	Fournisseurs et comptes rattachés	32 270 272,85	59 749 730,12
444+	Impôts	10 733 017,91	11 467 401,26

42+	Autres dettes	25 731 242,47	28 106 689,4
52+	Trésorerie Passif	75 544 918,71	76 000 949,71
TOTAL3(Total Passif Courant)		144 279 451,94	175 324 770,49
TOTAL GENERAL PASSIF		728 526 356,07	766 423 727

EXERCICE

2021

SOCIETE EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN
DE GHARDAIA

ACTIVITE TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)

ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE GHARDAIA

BILAN PASSIF

N° Comptes	Passifs	2021	2020
1	CAPITAUX PROPRES	0	0
101	Capital émis(capital social ou fons de dotation, ou fonds d'exploitation)	0	0
109	Capital non appelé	0	0
104+	Primes et réserves	0	0
105	Ecarts de réévaluation	0	0
107	Ecart d'équivalence	0	0
12	Résultats net – part du groupe	28 508 761,26	-6 852 052,38
11	Autres capitaux propres (Report à nouveau)	-286 491 778,59	-279 639 726,21
PSC	Part de la société consolidante	0	0
PM	Part des minoritaires	0	0
TOTAL1		-257 983 017,33	-286 491 778,59
1+	PASSIFS NON COURANTS	0	0
16+	Emprunts et dettes financières	512 995 697,25	512 995 697,25
134+	Impôts (différés et provisionnés)	0	0
229	Autres dettes non courantes (Droits du concédant)	0	0
15+	Provisions et produits comptabilisés d'avance	357 742 985,47	357 742 985,47
TOTAL2 (TOTAL PASSIFS NON COURANTS)		870 738 682,72	870 738 682,72
4+	PASSIF COURANTS(CAPITAUX COURANT)	0	0
40	Fournisseurs et comptes rattachés	24 637 622,38	32 270 272,85
444+	Impôts	13 030 288,67	10 733 017,91
42+	Autres dettes	50 203 373,22	25 731 242,47
52+	Trésorerie Passif	75 544 918,71	75 544 918,71
TOTAL3(Total Passif Courant)		163 416 202,98	144 279 451,94

TOTAL GENERAL PASSIF	776 171 868,37	728 526 356,07
-----------------------------	-----------------------	-----------------------

EXERCICE

2022

SOCIETE EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN
DE GHARDAIA

ACTIVITE TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)

ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE GHARDAIA

BILAN PASSIF

N° Comptes	Passifs	2022	2021
1	CAPITAUX PROPRES	0	0
101	Capital émis(capital social ou fons de dotation, ou fonds d'exploitation)	0	0
109	Capital non appelé	0	0
104+	Primes et réserves	0	0
105	Ecarts de réévaluation	0	0
107	Ecart d'équivalence	0	0
12	Résultats net – part du groupe	25 790 409,18	28 508 761,26
11	Autres capitaux propres (Report à nouveau)	-257 983 017,33	-286 491 778,59
PSC	Part de la société consolidante	0	0
PM	Part des minoritaires	0	0
TOTAL1		-232 192 608,15	-257 983 017,33
1+	PASSIFS NON COURANTS	0	0
16+	Emprunts et dettes financières	512 995 697,25	512 995 697,25
134+	Impôts (différés et provisionnés)	0	0
229	Autres dettes non courantes (Droits du concédant)	0	0
15+	Provisions et produits comptabilisés d'avance	478 636 995,92	357 742 985,47
TOTAL2 (TOTAL PASSIFS NON COURANTS)		991 632 693,17	870 738 682,72
4+	PASSIF COURANTS(CAPITAUX COURANT)	0	0
40	Fournisseurs et comptes rattachés	29 649 145,75	24 637 622,38
444+	Impôts	23 555 518,23	13 030 288,67
42+	Autres dettes	81 837 019,16	50 203 373,22
52+	Trésorerie Passif	75 544 918,71	75 544 918,71
TOTAL3(Total Passif Courant)		210 586 601,85	163 416 202,98
TOTAL GENERAL PASSIF		970 026 686,87	776 171 868,37

BILAN ACTIF : 03 الملحق رقم

EXERCICE 2020

SOCIETE EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN DE GHARDAIA

ACTIVITE TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)

ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE GHARDAIA

BILAN ACTIF

N° Comptes	Actifs	Mt Brut	Am./Pv.	2020	2019
2	ACTIFS NON COURANT	0	0	0	0
207	Ecart d'acquisition – « goodwill »	0	0	0	0
20	Immobilisations incorporelles	649 000	528 000	121 000	121 000
21	Immobilisations corporelles	0	0	0	0
211	Terrains	0	0	0	0
2131	Bâtiments	1 417 714,53	599 089,98	818 624,55	891 135,28
218	Autres immobilisations corporelles	723 318 641,7	690 916 140,41	32 402 501,29	105 061 544,83
22	Immobilisations en concession	0	0	0	0
23	Immobilisations en cours	6 017 075,5	0	6 017 075,5	0
26+	Immobilisations financieres	0	0	0	0
265	Titres de participation évalués par équivalence (Titre mis en équivalence-entreprise associe)	0	0	0	0
26	Autres participations et creances rattachées	0	0	0	0
271+	Autres titres immobilisés	0	0	0	0
274+	Prêts et autres actifs financiers non courants	0	0	0	0
133	Impôts différés actif	0	0	0	0
188	Comptes de liaison	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT		731 402 431,73	692 043 230,39	39 359 201,34	106 073 680,11
3+	ACTIFS COURANT	0	0	0	0
3	Stocks en cours	32 855 958,48	0	32 855 958,48	27 530 173,38
4	Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
41	Clients	4 873 856,05	0	4 873 856,05	4 873 856,05
409+	Autres débiteurs	612 657 153,79	0	612 657 153,79	487 343 092,28
44+	Impôts et assimilés	33 201 398,12	0	33 201 398,12	31 286 482,42
48	Autres actifs courants (Autres créances et emplois assimilés)	0	0	0	0
5	Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
50-	Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
51+	Trésorerie	5 578 788,29	0	5 578 788,29	109 316 442,76

TOTAL ACTIF COURANT	689 167 154,73	0	689 167 154,73	660 350 046,89
TOTAL GENERAL ACTIF	1 420 569 586,46	692 043 230,39	728 526 356,07	766 423 727

EXERCICE 2021**SOCIETE EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN DE GHARDAIA****ACTIVITE TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)****ADRESSE ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE GHARDAIA****BILAN ACTIF**

N° Comptes	Actifs	Mt Brut	Am./Pv.	2021	2020
2	ACTIFS NON COURANT	0	0	0	0
207	Ecart d'acquisition – « goodwill »	0	0	0	0
20	Immobilisations incorporelles	649 000	528 000	121 000	121 000
21	Immobilisations corporelles	0	0	0	0
211	Terrains	0	0	0	0
2131	Bâtiments	1 417 714,53	671 600,71	746 113,82	818 624,55
218	Autres immobilisations corporelles	723 673 041,7	720 207 230,99	3 465 810,71	32 402 501,29
22	Immobilisations en concession	0	0	0	0
23	Immobilisations en cours	13 154 469,5	0	13 154 469,5	6 017 075,5
26+	Immobilisations financieres	0	0	0	0
265	Titres de participation évalués par équivalence (Titre mis en équivalence-entreprise associe)	0	0	0	0
26	Autres participations et creances rattachées	0	0	0	0
271+	Autres titres immobilisés	0	0	0	0
274+	Prêts et autres actifs financiers non courants	0	0	0	0
133	Impôts différés actif	0	0	0	0
188	Comptes de liaison	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT		738 894 225,73	721 406 831,7	17 487 394,03	39 359 201,34
3+	ACTIFS COURANT	0	0	0	0
3	Stocks en cours	38 717 817,88	0	38 717 817,88	32 855 958,48
4	Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
41	Clients	4 873 856,05	0	4 873 856,05	4 873 856,05
409+	Autres débiteurs	585 658 631,83	0	585 658 631,83	612 657 153,79
44+	Impôts et assimilés	35 496 033,3	0	35 496 033,3	33 201 398,12
48	Autres actifs courants (Autres créances et emplois assimilés)	0	0	0	0
5	Disponibilités et assimilés	0	0	0	0

50-	Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
51+	Trésorerie	93 938 135,28	0	93 938 135,28	5 578 788,29
TOTAL ACTIF COURANT		758 684 474,34	0	758 684 474,34	689 167 154,73
TOTAL GENERAL ACTIF		1 497 578 700,07	721 406 831,7	776 171 868,37	728 526 356,07

EXERCICE 2022**SOCIETE** EPIC ENTREPRISE DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN DE GHARDAIA**ACTIVITE** TRANSPORT DE PERSONNES (ACTIVITE REGLEMENTEE)**ADRESSE** ZONE DES ACTIVITES BOUHRAOUA COMMUNE GHARDAIA**BILAN ACTIF**

N° Comptes	Actifs	Mt Brut	Am./Pv.	2022	2021
2	ACTIFS NON COURANT	0	0	0	0
207	Ecart d'acquisition – « goodwill »	0	0	0	0
20	Immobilisations incorporelles	649 000	528 000	121 000	121 000
21	Immobilisations corporelles	0	0	0	0
211	Terrains	0	0	0	0
2131	Bâtiments	1 417 714,53	744 111,44	673 603,09	746 113,82
218	Autres immobilisations corporelles	809 010 539,43	723 761 669,41	85 248 870,02	3 465 810,71
22	Immobilisations en concession	0	0	0	0
23	Immobilisations en cours	13 154 469,5	0	13 154 469,5	13 154 469,5
26+	Immobilisations financières	0	0	0	0
265	Titres de participation évalués par équivalence (Titre mis en équivalence-entreprise associée)	0	0	0	0
26	Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
271+	Autres titres immobilisés	0	0	0	0
274+	Prêts et autres actifs financiers non courants	0	0	0	0
133	Impôts différés actif	5 479 632,32	0	5 479 632,32	0
188	Comptes de liaison	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT		829 711 355,78	725 033 780,85	104 677 574,93	17 487 394,03
3+	ACTIFS COURANT	0	0	0	0
3	Stocks en cours	28 717 140,38	0	28 717 140,38	38 717 817,88
4	Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
41	Clients	4 873 856,05	0	4 873 856,05	4 873 856,05
409+	Autres débiteurs	675 026 693,74	0	675 026 693,74	585 658 631,83
44+	Impôts et assimilés	38 494 370,93	0	38 494 370,93	35 496 033,3

48	Autres actifs courants (Autres créances et emplois assimilés)	0	0	0	0
5	Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
50-	Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
51+	Trésorerie	118 237 050,84	0	118 237 050,84	93 938 135,28
TOTAL ACTIF COURANT		865 349 111,94	0	865 349 111,94	758 684 474,34
TOTAL GENERAL ACTIF		1 695 060 467,72	725 033 780,85	970 026 686,87	776 171 868,37

الفهرس

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
5	الفصل الأول: الاطار النظري لمتغيرات الدراسة و الدراسات السابقة
7	المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول الهيكله الماليه والفشل المالي
7	المطلب الأول: إطار معرفي عن الفشل المالي
7	الفرع الأول: تعريف الفشل المالي وأسبابه
10	الفرع الثاني: أنواع الفشل المالي ومظاهره
12	الفرع الثالث: مراحل الفشل المالي ونماذج التنبؤ به
20	الفرع الرابع: الآثار المترتبة عن الفشل المالي وطرق علاجه
23	المطلب الثاني: إطار معرفي حول إعادة الهيكلة الماليه
23	الفرع الأول: تعريف إعادة الهيكلة الماليه وأسبابها
25	الفرع الثاني: أهداف إعادة الهيكلة الماليه وإجراءاتها
31	الفرع الثالث: دوافع اللجوء إلى إعادة الهيكلة الماليه
37	المطلب الثالث: علاقة إعادة الهيكلة الماليه بعلاج الفشل المالي
39	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربيه

43	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
45	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة
51	الفصل الثاني : الدراسة الحالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه الحضري في مدينة غرداية
53	المبحث الأول: تعريف المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية
53	المطلب الأول : معلومات عامة حول المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة غرداية
57	المطلب الثاني : تقديم عينة الدراسة
61	المبحث الثاني: تقديم نتائج الدراسة وعرضها
61	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
65	المطلب الثاني : اختبار الفرضيات
73	خاتمة
76	قائمة المصادر والمراجع
81	الملاحق
92	الفهرس